الفصل الرابع

اتجاهات عالميـــة في الإشراف التربـــــوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة

مقـــــدمة

تتجه معظم دول العالم المتقدم في العصر الحديث نحو التجديد والإصلاح التربوي لنظم التربية الخاصة، وذلك لأهمية تلك النظم وأهمية الفئة التي تخدمها تلك النظم وأهمية الدور الذي تلعبه هذه النظم في إعداد وتأهيل جزء كبير من المجتمع الذي يتمثل في ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك حتى تتمكن تلك النظم التعليمية من مواجهة التطورات السريعة المتلاحقة في تلك الآونة، ولا تقتصر عمليات الإصلاح التربوي لنظم التربية الخاصة فقط علي توفير البرامج التربوية والتعليمية وسن القوانين والتشريعات وإنما تتطلب ضرورة السعي لمواصلة الإشراف علي تنفيذ تلك النظم والبرامج ومدي فعالية مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في تطبيقها وتوفير المناخ والظروف اللازمة لنجاحها.

وتنبع أهمية تطوير برامج التربية الخاصة من الدور الذي تقوم به تلك البرامج في توفير البيئة التي تتناسب مع ظروف فئة ليست بسيطة من المجتمع وليست فئة مهملة، ذلك لأن إهمالها قد يؤدي إلي حدوث العديد من المشكلات البيئية والمجتمعية، كما تنبع أهمية ذلك مما تواجهه تلك البرامج من مشكلات عديدة متنوعة، مما يضع نظم التربية الخاصة ونظم التعليم بوجه عام أمام تحديات تربوية، ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

- قلة المعلمين المختصين في مجال التربية الخاصة، وعدم وعيهم بفائدة وفاعلية برامج التربية الخاصة
- عدم وعي بعض الإدارات المدرسية بأهمية برنامج التربية الخاصة بالمدرسة.

- عدم قناعة الكثير من أولياء الأمور بحجم الصعوبات لدى أطفالهم وتوقعهم الكثير منها.
- عدم معرفة المعلم العادي لطبيعة وسلوك الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- عدم وجود متابعة للتلميذ المتخرج من برنامج التربية الخاصة.

ومما سبق نستنتج أن رعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مطلب عالمي وإنساني وتربوي وديني يجب أن تتكاتف الجهود لتقديم الخدمات التربوية والتعليمة لهذه الفئة من الأطفال، وبهذا يتعين الاهتمام بنظم الإشراف والتدريس في التربية الخاصة من خلال الاستفادة الفعالة من النظم المتوافرة في الدول التي لها باعاً طويلا في ذلك المجال، وحيث أن أمريكا وانجلترا وهولندا من الدول الناجحة في الاهتمام بذلك المجال، فسوف نحاول تناول نظم الإشراف في تلك الدول لبحث إمكانية الاستفادة منها في مصر.

أولاً: الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في أمريكا

١- الموقع والمساحة

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة أمريكا الشمالية وتتشكل من (٥٠) ولاية، وتقع بين كندا والمكسيك، ويحيط بها المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي، وتعتبر أمريكا ثالث أكبر دول العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وثالث أكبر دول العالم من حيث السكان بعد الصين والهند وعاصمتها واشنطن، وبها مجموعة من الولايات الرئيسية وبها مجموعة من الولايات الرئيسية: نيويورك – لوس أنجلوس– شيكاغو– هوستون– فينكس– سان ديبجو، وتوجد ديانات متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل البروتستانت– الرومان الكاثوليك– اليهودية– والعديد من الديانات والملل الأخرى تبعا لثقافة ومنشأ كل مجموعة عرقية في أمريكا.

وتبلغ المساحة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية (٩,٦٣١,٤٢٠) كيلو متر مربع حيث تبلغ مساحة اليابسة (٩,١٦١,٩٢٣) كيلو متر مربع، ومساحة المياه (٤٦٩,٤٩٥) كيلو متر مربع، وعدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (٢٩٥,٧٣٤,١٣٤) مليون نسمة طبقا لآخر تقرير صادر عن المجلس القومي الأمريكي في شهر يوليو عام ٢٠٠٧، وتبغ معدات الكثافة في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٣١ فرد/ كم٢ أي ما يعادل ٨٠ فرد لكل ميل مربع، ويعكس التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية قيم أولويات المجتمع الأمريكي، والتي تتمثل في الولاء للمثل العليا وللديمقراطية والالتزام بالحرية الفردية واحترام التنوع السكاني.

٢- نظام التعليم وإدارته في الولايات المتحدة الأمريكية:

من المعروف عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تتبع نظاماً قومياً موحداً للعملية التعليمية، حيث إنه لا توجد هناك رقابة وتحكم فيدرالي في المدارس سوي لفئة محدودة من المدارس لا تتعدي الفئة الخاصة بالمدارس العسكرية، وتقوم الحكومات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير التمويل والإشراف والتوجيه للبرامج التعليمية في كل من المدارس الحكومية والخاصة وأن قسم التعليم (وزارة التعليم) في أمريكا هو المسئول عن الإشراف والرقابة علي تلك المدارس، وترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة المدارس الخاصة حيث أن معظم الطلاب الذين لم ينضموا إلي مدارس التعليم الأساسي أو المدارس الثانوية الحكومية فإنهم ينضمون إلي المدارس الخاصة، من هنا يمكن القول بأن أنواع المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية بيانها كالتالي:

١- **المدارس الحكومية:** وهي المدارس العامة والحكومية التي يتم تنظيمها وهيكلة العملية التعليمية فيها تبعا للسياسات والقواعد والضوابط التي تضعها كل ولاية وفق السياسات العامة للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- **المدارس الخاصة:** وهي المدارس التي غالبا ما تكون إما مدارس دينية أو مدارس علمانية وتطبق تلك المدارس مجموعة متنوعة من المناهج والمداخل التعليمية، كما أن هناك أيضاً العديد من المدارس الخاصة التي تتخصص في خدمة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- **مدارس التربية الخاصة:** وهي مجموعة المدارس الحكومية التي يتم إسناد مهمة الإدارة فيها لأعضاء بارزين في المجتمع لتحديد وتوفير خدمات التربية الخاصة للأطفال المعاقين في كل ولاية علي حدة.

وتقوم سياسة العملية التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية علي إعادة هيكلة ثقافة المجتمع الأمريكي والعمل علي إيصال تلك الثقافة وتوصيلها إلي الأجيال المتعاقبة من المتعلمين، لذا كانت العملية التعليمية في أمريكا تقوم علي اعتبار الثقافة التي هي جزء من المؤثرات علي السلوك الذي يقبله المجتمع وسيلة من أهم الوسائل المعينة التي تساعد علي تدريب الطلاب علي تكنولوجيا وأساليب حل المشكلات في الحياة العامة، والتي تجعل للعملية التعليمية أهمية كبري داخل المدارس الأمريكية، وبالرغم من كل ذلك فهناك اتجاه حديث في أمريكا يدعو إلي تدريس المداخل التي يتمكن الطلاب من خلالها امتلاك المعرفة والتكنولوجيا وليس تدريس التكنولوجيا فقط، ويختلف تنظيم العملية التعليمية وإدارتها في الولايات المتحدة الأمريكية من ولاية لأخرى وذلك حسب حجم كل ولاية واحتياجاتها، وتتحمل السلطات المحلية مسئولية محددة في إدارة العملية التعليمية بكل ولاية مما ينعكس في الاختلافات الواضحة بين الولايات المختلفة في النظام التعليمي.

ونتيجة لهذا الاختلاف والتنوع في النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية لتنوع الطبيعة المناخية والاجتماعية لكل ولاية، مما يجعل كل ولاية نظاماً تعليمياً قائم بذاته، كان من الصعب الوقوف علي وجود أسلوب موحد للإشراف التربوي، وخصوصا داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في أمريكا

لقد بدأ الاهتمام بالتربية الخاصة في أمريكا نتيجة للعديد من العوامل التي تمثلت أهمها في أن برامج التربية العامة لم تعد تصلح للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مما أدي إلي انخفاض في معدلات التحصيل الأكاديمي والسلوكي لديهم، وسيادة جو من العزلة بين الطلاب المعاقين والمعلمين، وعدم توافق المناهج مع متطلباتهم الأساسية، مما ألزم علي الإدارة الأمريكية ضرورة اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تضمن وضع الطلاب المعاقين في بيئة تتسم بالحد الأدنى من القيود وتتوافق مع الظروف المناخية والتعليمية لتلك الفئة من الطلاب.

ولكي نقف علي حدود البرامج الإشرافية التي توفرها الولايات الأمريكية لذوي الاحتياجات الخاصة ينبغي التعرف أولاً علي مفهوم التربية الخاصة لدي تلك الولايات، ويتمثل ذلك المفهوم في «أن التربية الخاصة في أمريكا عبارة عن برامج تعليمية تقويمية تأهيلية يتم توفيرها مجاناً لتلبية كافة المطالب الخاصة بالطلاب المعاقين، وتتنوع بين مجموعات متنوعة ومختلفة من البرامج، بحيث هناك مجموعة من البرامج يتم تطبيقها داخل الفصول المدرسية، ومجموعات أخرى يتم تطبيقها علي الطلاب في المنازل، ومجموعات ثالثة تصلح للتطبيق في مؤسسات الرعاية العلاجية للمعاقين»

يتوقف نجاح منظومة التربية الخاصة ككل في الولايات المتحدة الأمريكية علي إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم وتضبط العمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتبرز المتطلبات والمهارات التي يتعين توافرها لدي معلمي التربية الخاصة بحيث يساهم كل ذلك في توفير البيئة والمناخ المناسب الذي يعين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة علي التعلم وعلي اكتساب المهارات التي تمكنهم من التعايش السليم مع الأصحاء في المجتمع الخارجي

أ- السياق التشريعي للتربية الخاصة في أمريكا:

إن التشريعات الخاصة بإدارة التربية الخاصة في أمريكا غالباً ما تتخذ شكل القوانين القومية المصممة لخدمة وحماية حقوق المعاقين، وهذه التشريعات تقوم الحكومات والإدارات التعليمية بتبنيها وذلك لضمان حقوق المعاقين في مختلف البيئات والنظم التربوية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تم إصدار العديد من القوانين مثل قانون تأهيل المعاقين لسنة ١٩٧٣م وينص الشرط الأساسي لهذا القانون على أن الطالب المعاق ينبغي ألا يتم استبعاده من المشاركة في العملية التعليمية مهما كانت نوعية الإعاقة التي يعانى منها، وقانون التعليم الخاص بالأفراد والمعاقين أو ((Individual with disabilities Education Act في عام ١٩٧٥م والمعروف اختصاراً باسم (IDEA)، والذي يؤكد بصورة كبيرة على أحقية الطلاب المعاقين في تلقى تربية مجانية مناسبة لنوعيات الإعاقة، ويؤكد ذلك القانون (IDEA) على أهمية ضمان مناسبة الفعاليات الإدارية لمؤسسات التربية الخاصة لأهداف عملية تعليم المعاقين في بيئة تتسم بالحد الأدنى من القيود، تلك البيئة تشبه نفس البيئة التي يتعلم فيها أقرانهم غير المعاقين.

فإنه قبل إصدار قانون التعليم للمعاقين (IDEA) كان حوالي طفل من بين كل خمسة أطفال معاقين يتلقون نظم تربوية تعليمية داخل المدارس الحكومية وأكثر من مليون طفل معاق قد تم استبعادهم من المدارس الحكومية وأكثر من ٣,٥ مليون طفل معاق لم يكونوا يتلقون العناية والتربية الخاصة اللازمة لهم، ولكن بعد صدور ذلك القانون بخمسة وعشرين عاماً تغيرت نظرة المجتمع الأمريكي للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة وازداد اهتمام المدارس الحكومية بضرورة دمج هذه الفئة من الطلاب مع الطلاب الأصحاء وتوفير خدمات تربية خاصة مجانية ومناسبة لكل طالب وذلك لتخريج جيل من الطلاب قادر على الوفاء بمتطلبات سوق العمل

الخارجي، ومنذ عام ١٩٧٥م حدث تطوراً كبيراً في مستوى اهتمام الحكومات الفيدرالية بنظم التربية الخاصة من خلال الاهتمام بالأنماط والأساليب الإدارية والإشرافية بداخلها والاهتمام بعملية تعليم الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة.

كما ساهم ذلك القانون (IDEA) في توفير الدعم والتمويل المالي لمساعدة الولايات الأمريكية والمحليات في تعليم الطلاب المعاقين، ولقد حدد القانون أنه يجب على مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة التأكد من عدة أمور للحصول على الدعم والتمويل المالي لبرامج التربية الخاصة، وتتمثل تلك الأمور فيما يلي:

- التأكد من توفير نظم التعليم المجانية لكل الطلاب المعاقين من سن ٣ سنوات وحتى سن ٢١ سنة وخصوصاً الطلاب الذين تم استبعادهم من المدارس الحكومية العامة.
- يجب أن تعتمد عملية التعليم على نظام تقييم لا يقوم على الفروق الفردية والأهواء الشخصية.
- ضرورة توافر خطة تربوية جيدة خاصة بكل طفل داخل مؤسسات التربية الخاصة.
- يتم تعليم الطلاب داخل فصول تقليدية مع أقرانهم غير المعاقين مع توفير نفس الخدمات التي تضمن لهم الوصول إلى نفس المستوى الذي يصل إليه أقرانهم الأصحاء.
- يجب أن يتم إعلام أباء الطلاب بالتقييمات المبدئية لأولادهم وبإعادة تقييمهم وإعلامهم بأي تغييرات تحدث في أماكن تسكين وإقامة أولادهم ويتم دعوتهم مع معلمي التربية الخاصة للمشاركة بصورة فعالة في الندوات واللقاءات التي تتم بغرض تطوير الخطة الإدارية للمؤسسات.

- ضرورة توافر الحرية لدى الآباء لتقديم الشكاوى والمقترحات الخاصة بعملية تحديد وتقييم أولادهم وتسكينهم مع الفئة التي يتم تصنيفهم بداخلها، ويتم الاستماع لشكواهم ومناقشتها من خلال عقد جلسات استماع تضم صناع القرار في مؤسسات التربية الخاصة والممولين والمشرفين ومعلمي التربية الخاصة.
- يتوافر لدى الآباء إمكانية الإطلاع على سجلات أولادهم المدرسية وضرورة فتح قنوات اتصال متبادلة مع الآباء وإعلامهم أن عملية تعليم أطفالهم المعاقين والخدمات المتوفرة بها يتم توفيرها دون مقابل مادي.
- تقوم مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة والنظم المدرسية بها بالبحث عن أي طالب معاق يقع في حدود الولاية التي تقع فيها المؤسسة وتحديد البرنامج التربوي والخدمات التعليمية التي يجب أن يخضع لها ذلك الطفل وعدم تركه للشارع استناداً إلى قانون No Child Left Behind.

وهناك العديد من القوانين الفيدرالية الأخرى مثل قانون الأمريكيين للمعاقين لسنة ١٩٩٠م، ووجهت تلك القوانين إدارات مؤسسات التربية الخاصة إلى عدم العمل على التمييز بين المعاقين في أي برنامج أو نشاط يحظى بالمساعدات الفيدرالية المالية أو الاجتماعية، ولذلك فإن كيمرز ووينداm (Kemers & Wendam) يؤكدان على أن قانون تأهيل المعاقين لسنة ١٩٧٣م يعتبر أكثر القوانين انتشاراً في المناطق التي تمنع التمييز ضد الأشخاص المعاقين، وأما قانون المعاقين الأمريكيين فإنه يتشابه مع قانون التأهيل ولكنه يمتد إلى حقوق المعاقين من السكان ليشمل جوانب أخرى مثل القطاع الخاص والصناعي والخدمات العامة والتسهيلات الخاصة والكيانات العامة وتوفير أماكن الإقامة والراحة للمعاقين بجانب الاهتمام بالمعاقين في القطاع التعليمي والتربوي.

ويرجع التاريخ الحديث للتربية الخاصة في أمريكا إلي إصدار قانون ١٩٧٥م والخاص بتعليم الطلاب المعاقين، وقانون عام ١٩٩٤م والذي ألقي مزيد من الضوء علي بعض المعايير التي يجب مراعاتها عند تصميم أي من النظم والأساليب التربوية التي سوف يتم تطبيقها علي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد أكد قانون IDEA علي العديد من الأفكار والقيم الواجب توافرها في التربية الخاصة والتي تتمثل في التعاون، والتنوع الثقافي واللغوي، والتنسيق بين المهتمين بهذا المجال، واشتمل القانون أيضا علي العديد من الوعود التي إن تم تطبيق ما أشار إليه القانون بصورة جيدة سوف تتحقق العديد من الفوائد والمنافع علي عالم التربية الخاصة وتعليم المعاقين في أمريكا.

ثم انطلقت بعد ذلك كافة الولايات الأمريكية في استصدار التشريعات والقوانين التي تكفل لها حرية التصرف في إدارة وتوفير برامج التربية الخاصة وفي الإشراف والمتابعة والتقييم لتلك البرامج بغرض الوقوف أولا علي جودة هذه البرامج وثانيا التوصل إلي مدي توافق تلك البرامج مع نوعيات الإعاقة التي تخدمها.

فمثلا نجد أن الهيئات الإدارية للتربية الخاصة في سنغافورة قامت بإصدار العديد من القوانين التي تضبط عمليات التمويل والإشراف علي برامج التربية الخاصة مما جعل العديد من الباحثين يشبهون نظام التربية الخاصة بسنغافورة بالمولود الذي ولد في عام ١٩٤٧م علي يد مجموعة من المتطوعين لخدمة الطلاب المعاقين، ومروراً بعام ١٩٥١م والذي شهد إنشاء أول مؤسسة لتعليم الطلاب المعاقين بصرياً، وعام ١٩٧٦م تم إنشاء مركز لتعليم الطلاب المعاقين ذهنياً، وصاحبت قرارات إنشاء تلك المراكز قوانين لضبط العمل بها، ومن بينها قانون MINDS الخاص بتعليم الطلاب المعاقين ذهنيا وقانون ASEN والخاص بتعليم الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

وفي ضوء تلك القوانين والتشريعات ظهر مشروع الهيدستارت Head start في أمريكا والذي يعتبر في حد ذاته برنامجاً وطنياً شاملاً متطوراً، يهدف إلي كيفية مساهمة القوانين في توافق مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة مع حاجات الطلاب المعاقين من جهة وحاجات المجتمع من جهة أخرى، وقد أكد مجلس الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا المشروع الإنساني قادر علي استيعاب ما لا يقل عن ١٠٪ من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك فقد أعدت لهم الحجرات اللازمة وأساليب العمل الخاصة والمعلمين المؤهلين، وقد تم وضع الخطط لتشمل برامج الهيدستارت الولايات كلها، كما تقدم برامج الهيدستارت خدمات للأطفال المعاقين قي بيئة تجمعهم بغير المعاقين، وهذه البيئة تمدهم بالحاجات الخاصة التي يحتاجونها وتجعلهم يعملون بشكل متقارب ومتآزر فهي أولي خطوات التربية الاستقلالية خصوصاً في مرحلة ما قبل المدرسة مع معلمين أكفاء في استخدام تكنولوجيا التعليم حتى يستطيع هؤلاء الأطفال استثمار كل قواهم.

ومنذ صدور تلك القرارات والتشريعات، تم توظيفها كحوافز قوية للولايات والسلطات التربوية المحلية لإعطاء صيغة مناسبة للتربية الخاصة المجانية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة أقل قيوداً، وفى إطار الجهود الأمريكية المبذولة لتنفيذ هذه القوانين فإن الأموال الممنوحة والتمويلات المتوفرة على مستوى أمريكا وعلى المستوى الفيدرالي تعزز من هذه القرارات التنفيذية، ومع ذلك فيرى العديد من مديري مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة أن القوانين والأوامر الإدارية تواجه ضغوطاً في التنفيذ وغالباً ما يكون دورها بسيطاً في تحسين جودة العملية التعليمية ومستوى تعليم الطلاب، إلا أن تلك القوانين والأوامر الإدارية قد أرست أساساً تشريعياً للحقوق الكلية للأشخاص المعاقين في الحصول على فرصة للتعليم والتدريب.

ب- إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا

لا يمكن الحديث عن نظم الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا دون الإشارة إلي نظم الإدارة في تلك المؤسسات، ذلك لأن الإشراف فرع وعملية من عمليات الإدارة، إلا أنه يعتبر من أهم تلك العمليات للدور الإيجابي والتوجيهي والتقويمي الذي يلعبه في نظم العمل والتدريس في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا فإن مديري تلك المؤسسات يقع علي عاتقهم العديد من المسئوليات الإدارية والإشرافية والقيادية التي توجب علينا ضرورة الاهتمام بنظم إدارة التربية الخاصة في تلك المؤسسات.

وتعتبر إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة من أهم أركان العملية التربوية لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتضمن التنظيمات الإدارية وأساليبها وأنماطها، إعداد الكوادر التربوية المناسبة واستقطابها، وتنظيم الطلبة في مجموعات خاصة، والإشراف علي الخطط التربوية والتعليمية الفردية وتقييمها، وتتنوع أنماط الإدارة فمنها الإدارة الدكتاتورية، والإدارة الديمقراطية، والإدارة الفوضوية ولكل منهم سلبياتها وإيجابياتها ومهمة الإداري الناجح أن يختار بين النمط الإداري الذي يعمل علي تحقيق الأهداف المتوقعة من برامج التربية الخاصة

ويقع علي عاتق فريق إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة مسئولية قيادة العمل الجماعي بين المدرسين والطلاب والآباء، وضرورة إعداد وتجهيز مشرفين أكفاء للإشراف علي المناهج وعلي طرق التدريس، وعلي كيفية استفادة معلمي التربية الخاصة من الوسائل التعليمية التي يتم توفيرها لهم، وعلي مدي استفادة الطلاب من المناهج والموارد التربوية التي يتم توفيرها لهم، والقيام بدور العامل المساعد في إحداث التغيير البناء والإيجابي، وتستند إليهم مهام إدارة عمليات التغيير داخل المؤسسات، وتلعب عملية مشاركة مديري تلك المؤسسات

في الاجتماعات واللقاءات الدورية دوراً كبيراً في تذكير المعلمين وفرق صنع القرار الجماعي بضرورة مراعاة ودراسة تأثير القرارات التي يتم التوصل إليها علي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساهم في تحقيق التوازن بين ما تم إنجازه وما يجب أن يتم تنفيذه، وفي التشجيع علي تحقيق التطور الإيجابي في عمل وإدارة هذه المؤسسات، وتحقيق التغيير النظامي لأسلوب العمل ولطرق التدريس ولممارسات صنع القرار.

ويلعب مديري مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة دوراً رائداً ورئيسياً في تسهيل عملية مشاركة كل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية، إذ أن للمدير دوراً رائداً ومهماً جداً لحماية أحقية ذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم في بيئة آمنة خالية من المعوقات والعقبات، لأنه هو الذي يمسك بين يديه زمام الأمور الإدارية والتنظيمية وإدارة الموارد داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بالمشاركة مع فريق العمل الإداري.

ولقد أكدت معظم القوانين والتشريعات على أن أهداف الإدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة تهدف إلى ضرورة صياغة خطة تربوية محكمة لتعليم الطلاب يتم تنفيذ تلك الخطة في بداية العام الدراسي بحيث تشتمل تلك الخطة على:

- تحديد الأهداف والآمال التي يجب العمل على تحقيقها والوصول إليها وتوظيف كافة الفعاليات المنهجية والإدارية داخل تلك المؤسسات في خدمة تلك الأهداف.
- توفير خدمات التربية الخاصة والموارد المتعلقة بها وذلك بغرض تطوير وتحسين جودة المنتج الأكاديمي الذي يتم توفيره للطلاب.
- تحديد وتوضيح حاجات ومطالب الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة وذلك لتطوير كافة الجهود التي تعمل على الوصول إلى الأهداف المنشودة.

- تحديد معايير ومقاييس تقييم أداء الطلاب المعاقين وذلك من خلال تحديد تأثير إعاقات الطلاب بمختلف أنواعها على مشاركات الطلاب في فعاليات العملية التعليمية، وتأثيرها أيضاً على مستوى المشاركات المجتمعية من هؤلاء الطلاب مع أعضاء المجتمع الخارجي.
- تحديد العقبات والتحديات التي تواجه الطلاب أثناء مشاركاتهم في فعاليات اليوم المدرسي، وإزالة كافة المشكلات والصراعات التي تنال من استعداد الطلاب المعاقين لدخول سوق العمل الخارجي.
- توفير قاعدة عريضة من البيانات والمعلومات الخاصة بتوزيع الموارد والخدمات وتكرارها واستمراريتها وتحديد الفعاليات التي تحدد سير العملية التعليمية.
- تحديد الإجراءات ومسارات العمل التي يقوم الطلاب من خلالها بالعمل على الوصول إلى الأهداف الموضوعة والتي يتم تقييمها من خلال قوانين ومعايير محددة سلفاً.
- تحديد كيفية مشاركة الآباء في العملية التعليمية وكيف سيتم فتح قناة للتواصل والحوار مع الآباء بخصوص مستويات أولادهم الأكاديمية والاجتماعية.
- يجب أن تشتمل تلك الخطة على تحديد كامل لأدوار ومسئوليات الأفراد الذين سوف يشتركون في تنفيذ الفعاليات الإدارية والتنظيمية في المؤسسات.

فإن أهداف تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لا تختلف عن الأهداف العامة لتعليم أي طفل وقد وضعت أمريكا أهداف متخصصة لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مثل توفير الحياة الصحية والاجتماعية والحصول علي عمل واستخدما وقت الفراغ بصورة فعالة وتهدف إدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بأمريكا إلي:

– إعداد برنامج تربوي خاص بكل طفل معاق، والتأكيد علي تكافؤ الفرص لكل الطلاب.

– تحسين وتطوير الإدارة والخدمات الإشرافية والمحافظة علي مرونة وملائمة التركيب التنظيمي للتربية الخاصة.

– العمل علي توفير برنامج تشخيصي وخدمات تفيد في تحديد طبيعة كل طالب.

– تطوير وتحسين المناهج والمقررات وطرق التدريس.

– التركيز علي توفير المناهج الخاصة بتدريب الفنيين في التربية الخاصة قبل وأثناء الخدمة.

– تنسيق التعاون بين الأنظمة والإدارات بشأن الاستفادة من المصادر المتنوعة التي تخدم متطلبات التربية الخاصة.

– تحسين السلطة القضائية والدعم المالي.

– ترسيخ وتدعيم الخدمات المباشرة التي تختص بالتعليم الفردي.

– مساعدة العاملين بالتعليم النظامي العام في تدريس وتنظيم وتأسيس خدمات للطلاب المعاقين والحالات الأخرى لتي تحتاج لمساعدة.

– العمل علي اختيار فنيين في مجال التربية الخاصة تمكنهم من الاستفادة من برامج التدريب في القيام بواجبهم علي الوجه الأمثل, هذا وتتمثل أهداف المدارس العامة بولاية نيويورك بوجه عام إلي توافر برنامج تعليمي مناسب في بيئة أقل قيوداً لجميع الطلاب المعاقين.

جـــ– الهيكل الإداري في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا

تستقل كل ولاية من الولايات الأمريكية بأسلوبها الخاص في إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن كافة الباحثين والمطلعين علي تاريخ إدارة

هذه المؤسسات في أمريكا أكدوا علي أن كافة الولايات تتبع نظام فريق العمل الجماعي في الإدارة، ذلك النظام الذي يقوم علي اشتراك عدد من المهنيين وذوي التخصصات المختلفة بقصد مناقشة موضوع أو عدة موضوعات معينة، بحيث تنصهر في وحدة واحدة وتنتهي باتخاذ قرارات موحدة بشأن هذه الموضوعات التي يتفق عليها الجميع، حيث يتطلب العمل مع الأطفال المعاقين التعاون الجماعي في إدارة وتنظيم العملية التعليمية، فالمعلومات الجزئية التي يقدمها الأخصائيون إلي الآباء أو المربيين لا تحقق التكامل بين مختلف النتائج الطبية والاجتماعية والسيكولوجية والتعليمية ومن ناحية أخري فإن المعلم أو الأخصائي أو غيرهم لا يستطيعون أخذ هذه التقارير المتفرقة عن المعاق ويحققوا التكامل بينها بسهولة بحيث يترجموا هذه النتائج إلي برنامج يتميز بالشمول، فالأمر إذن يحتاج لجهود منسقة بين جميع المهنيين لتوفير أفضل البرامج ملائمة للمعاقين، ويسير العمل علي أسس أساسية ومحددة.

ويؤكد قانون التعليم الخاص بالأفراد المعاقين IDEA علي أنه لا بد من تحديد الأدوار والمسئوليات لفريق الإدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ذلك لأن عدم وضوح تلك الأدوار من شأنه أن يعرقل كافة جهود الإصلاح التي تراها فرق الإدارة في تلك المؤسسات ومن أهمها جهود إصلاح نظام الإشراف بداخلها، ولهذا فإن ذلك التحديد يستلزم من الإدارة توفير البنية التحتية والدعم المالي والإداري لتلك الفرق، وتقديم الدعم للبرامج التنموية التي يتم توفيرها لرفع معدلات الكفاءة في عمل تلك الفرق الجماعية، ومن أهمها برامج التنمية المهنية التي يتم توفيرها للمشرفين داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة للتمكن من تلبية المطالب الأكاديمية للمدرسين وللطلاب.

ويتكون فريق الإدارة في مؤسسات التربية الخاصة من:

- ممثل عن الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.
- ممثل عن الإدارة التعليمية وقطاع التربية الخاصة والذي يعتبر مؤهلاً للقيام بعمليات الإشراف التربوي الجيد على البرامج والفعاليات التعليمية والبرامج الأكاديمية.
- ممثل عن معلمي التربية الخاصة.
- وأولياء أمور الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.
- أحد المتخصصين في القيام بفعاليات عملية التقييم التربوي الشامل ومن الممكن أن يقوم بذلك العمل أحد أعضاء فريق الإدارة داخل تلك المؤسسات.
- مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال إدارة مؤسسات التربية الخاصة وذلك لامتلاكهم المعرفة والخبرة الخاصة بأساليب التعامل مع تلك الفئة من الطلاب وأساليب استغلال الموارد المتوافرة في تحقيق وتوفير منتج تعليمي وخدمات تربوية جيدة وعالية الجودة للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.
- والأهم من ذلك كله هو المعلم التربية الخاصة ذلك لأنه أكثر الأفراد تعاملاً مع هؤلاء الطلاب وأكثرهم قدرة على القيام بإجراء اختبارات الفحص والتقييم للطلاب.
- ويتوقف نجاح العملية الإدارية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة علي بعض التوصيات التي يتعين على إدارة التربية الخاصة مراعاتها والوفاء بها وهى:
- ضرورة أن تركز عمليات الإشراف الإداري في مؤسسات ذوي

الاحتياجات الخاصة على تغيير أسلوب الإشراف الفني والتربوي وتركيز فعاليات الإشراف على نتائج الطلاب، ويجب أن يسير العمل الإشرافي والإداري داخل المؤسسات في ضوء المعايير والمقاييس التي تحكمها المعايير القومية الفيدرالية للتربية الخاصة.

- ضرورة تقليل القيود وزيادة مستوى المرونة في أسلوب إدارة المؤسسات والإشراف التربوي عليها، وضرورة تصميم نظام إشرافي جيد يناسب كل الفئات، وضرورة تصميم برنامج تعليم فردى (IEP) للتركيز على النتائج الحقيقية للطالب.
- ضرورة العمل على الاستفادة بصورة كبيرة من خبرات وطاقات معلمي ومديري ومشرفي التربية الخاصة، ولذلك يتعين على جميع المؤسسات تطوير نظمها الإدارية والرقابية والإشرافية لزيادة فعالية الموارد، وفعالية أعضاء طاقم التدريس والإدارة في تطبيق نظم تطوير المؤسسات والعملية التعليمية بداخلها.
- طبقاً للقانون الذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام ٢٠٠٤ (No child Left behind) يتعين على جميع إدارات مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة ضرورة تقديم أوراق تطوير نظمها الإدارية والتنظيمية وذلك لاعتمادها في غضون ١٢ شهر.

د- الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية الإشراف والمتابعة التي تتم بمؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة كنموذج يحتذي به من نماذج التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، إذ يتم إعداد المشرفين بها علي أحدث ما وصلت إليه الجامعة من مستوي علمي وتكنيكي دقيق حتى أن بعض المشرفين حاصلين

علي درجة الدكتوراه، الأمر الذي يثبت مدي وعي هذه الدولة بأهمية تعليم وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم في التعليم ومن أهم طرق رفع كفاءة الإشراف والمتابعة فيها ما يلي:

- الإشراف الفني ويعني التدخل المدروس في العمليات من خلال العلاقات المتبادلة للإشراف وملاحظة دروس المعلمين، وإرسال التقارير الخاصة بالمعلم من خلال خطة تهدف إلي تحسين أداء المعلم.
- برنامج جونسون جادبيري كنموذج للتصميم والتقويم:Johnson Gad berry Program Planning Evaluation Model ويختص هذا البرنامج ببحث الحالة والتقويم العملي للاكتشاف المبكر، ويعمل علي السعي نحو تحقيق الهدف من خلال برنامج متطور لاحق أو تال للتقويم المحلي الذي يتضح من خلال الفلسفة السائدة، أي أن هذا البرنامج يعتمد علي إجراء عمليات تربوية ونفسية واجتماعية تتم داخل المؤسسات مع المعلمين المتخصصين والعاملين مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولقد تمت العديد من الإصلاحات والتعديلات علي قانون التعليم الخاص بالأفراد المعاقين IDEA ومن أهم تلك الإصلاحات الإصلاح الذي تم في عام ١٩٩٧، ولقد تركز الهدف من ذلك التعديل في تطوير مهارات وأنماط الإشراف الحديث في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا فإن مكتب التربية الخاصة التابع لوزارة التربية والتعليم في أمريكا قد أكد علي أن ذلك التعديل قد وضع مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة أمام تحديان كبيران وهما ضرورة وقوف مشرفي التربية الخاصة علي المتطلبات والعمليات التي تحتاجها نظم تطوير المناهج الدراسية للطلاب المعاقين، وضرورة امتلاك القدرة علي ضبط وتنفيذ عمليات التقييم الفعلي الجيد للطلاب وللمعلمين علي حد سواء، ويتمثل التحدي

الثاني في معاملة المشرفين للطلاب ومعلمي التربية الخاصة بنفس الأسلوب الذي تتم به معاملة طلاب التربية العامة والمدرسين، وأكد علي ضرورة تحديد معايير الإشراف علي كل من الطلاب والمعلمين في كلا المجالين بنفس الأسلوب.

ويقع عاتق الإشراف المباشر للتربية الخاصة علي عاتق الإدارات المحلية بتفويض من الولايات، حيث تتمتع هذه الوحدات بحرية التصرف في شئونها التعليمية، ومن حق مجلس التعليم في المدينة فرض ضرائب لشئون التعليم، ووضع سياسات التعليم في المدينة واختيار المعلمين، وله الحق في تحديد محتويات المنهج وأماكن المدارس وعددها، ويساعد مراقب التعليم مجالس التعليم سواء في المدينة أو القرى لتعليم المعاقين، ويقوم بمراجعة المناهج وإعدادها، وعمل الامتحانات والاحتفاظ بالسجلات، وتقديم ميزانية التعليم للمجلس وتعريف السكان بشئون التعليم عن طريق الصحف ومجالس الآباء.

ولقد أوضحت بعض الدراسات أن دور المشرف في أمريكا لا يقف فقط عند حد الإشراف علي الطلاب والمعلمين في العملية التعليمية ولكن يتعدى ليشمل العديد من الأوجه والفعاليات المدرسية الأخرى، مما جعل تلك الدراسات تفرض علي المشرف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا القيام بمهام المشرف الفني، وخصوصا مهام الإشراف علي التغذية الصحية السليمة للطلاب، ولكن اعترضت بعض الدراسات علي هذه المهام متعللة بأنها من مهام المشرف الفني، ولكن أكدت علي أنه لو تم إسناد تلك المهام للمشرف التربوي فإنها تتطلب فريق عمل جماعي لإدارة هذه العمليات، ويقوم ذلك الفريق بتحديد نظم وقواعد رقابية يتم الإشراف علي تنفيذها للطلاب داخل المؤسسات.

هـ- نماذج الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في أمريكا

مما لا شك فيه أن أمريكا تعتبر من الدول الرائدة في مجال الإشراف في

مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد احتلت أمريكا تلك المكانة لا لشيء إلا لأنها يتوافر فيها العديد من الأنماط والنماذج الإشرافية التي لا تتوافر لأي من الدول الأخرى، ذلك لأنها تستفيد استفادة كبري من النظم العلمية الحديثة في تطوير وتصميم أساليب الإشراف التربوي

فنجد أن هناك العديد من الاعتبارات التي تهتم بها الإدارة الأمريكية في تصميم وطرح نماذج حديثة للإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن اعتبار تلك الاعتبارات مجموعة من العوامل المساعدة التي يتعين توافرها لضمان نجاح الأسلوب الإشرافي الجديد، ومن بين تلك الاعتبارات ما يلي:

- توفير الدعم السلوكي للطلاب والمعلمين: ويتم ذلك من خلال القيام بإجراء دراسات تقويمية لبحث وتحديد المشكلات السلوكية التي يعاني منها كلا من الطلاب والمعلمين داخل الفصول، ووضع الخطط التي تشتمل علي استراتيجيات تغيير تلك السلوكيات.
- التطوير المستمر للمناهج: ويتم ذلك من خلال تغيير قواعد البيانات والمعلومات التي أصبحت متهالكة والتي لم تعد تحقق الهدف التربوي منها، علي سبيل المثال استخدام الأشرطة بدلا من الكتب، استخدام الكمبيوتر في الكتابة بدلا من الكتابة اليدوية.
- توفير بعض الحريات للطلاب: من خلال السماح للطالب بالتنقل بين أكثر من فصل دراسي، والجلوس في الأماكن التي يهواها، وتغيير الحالة التي عليها الفصل بما يتناسب مع ميوله وحالته الصحية، واختيار المعلم الذي يريده، وأحيانا ما يتم وضع رغبة الطالب في الحسبان عند تصميم الأسلوب الإشرافي.

هذا وتتنوع أساليب الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة

في أمريكا، فهناك العديد من الأساليب المستحدثة بجانب الأساليب التقليدية المعروفة، بما يمكن معها العمل المستمر والمتواصل علي تطوير بيئة العمل داخل تلك المؤسسات وأيضا الوقوف علي نقاط القوة والضعف في الأداء المدرسي والأكاديمي لكل من الطلاب والمدرسين، ومن هنا فإن أحدث أساليب الإشراف التربوي في تلك المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل فيما يلي:

*** نموذج الإشراف الاكلينيكي Clinical Supervision Model**

يعتبر ذلك النموذج أحد أساليب الإشراف التربوي في أمريكا والذي صممته جامعة ألاباما The University Of Alabama، ويقوم ذلك النموذج علي قيام معلم التربية الخاصة بدور المشرف داخل حجرة الفصل سواء أثناء تنفيذ فعاليات العملية التعليمية أو أثناء تنفيذ البرامج الترفيهية، ويمكن أن يتم تجميع مجموعة من الأقران للجلوس داخل الفصل أثناء تنفيذ فعاليات ذلك النموذج، وقد حددت الجامعة أن ذلك النموذج لا يتمكن أي مدرس من تطبيقه إلا إذا كانت خبرته الوظيفية تتعدي الخمس سنوات، ويكون من الحاصلين علي درجة الماجستير، ولا يسمح بدرجة علمية أقل من ذلك، ويتم اختيار المدرس لتنفيذ فعاليات ذلك النموذج بناءاً علي خطاب توصية من مديره الأعلى.

وتتكون مجموعة الأقران من ٤ إلي ٦ أفراد يقومون بتقييم ومتابعة أداء المدرس، ويتم تنظيم بعض لقاءات المتابعة والتقييم من الإدارات للتأكد من تحقيق ومراعاة المعايير الموضوعة للإشراف التربوي في فصول مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقوم المشرف من الإدارة بكتابة تقرير عن أداء المدرس كمشرف من حيث نقاط القوة والضعف فيه، وتقييم الأنشطة التي يقوم بها المعلم في فعاليات الحياة التعليمية في اليوم الدراسي.

*** نموذج الإشراف بالفيديوكونفرنس Videoconference Supervision Model**

قامت جامعة إنديانا في بنسلفانيا The Indiana University Of Pennsylvania بتصميم ذلك النموذج الإشرافي والذي يقوم علي استخدام الفيديوكونفرنس في الإشراف علي معلمي التربية الخاصة وتقييم مستويات أداءهم ومدي مساهمتهم في تلبية المطالب الأكاديمية والسلوكية للطلاب، ومدي تمكنهم من الأدوات والآليات التعليمية وتقييم طرائق التدريس التي يستخدمونها، ويوجب ذلك النموذج الإشرافي علي معلمي التربية الخاصة ضرورة القيام بالتدريس للعديد من الفصول الدراسية، وملاحظة أداء المعلم في تلك البيئات المختلفة، ويحتاج ذلك النموذج في تطبيقه إلي فريق من الإشراف والمتخصصين الفنيين وشبكة من الدوائر والوسائط التكنولوجية التي تغطي كافة فعاليات العملية الإشرافية.

ولقد تم تصميم ذلك النموذج علي ثلاثة مراحل، بحيث تمثلت المرحلة الأولي في تطبيقه علي ثلاثة مدرسين، واثنين من المشرفين، ويتم تنفيذ المرحلة الثانية علي مجموعة تضم أربعة عشر مدرساً، والمرحلة الثالثة علي أربعة وعشرين مدرساً، ويتطلب ذلك النموذج القيام بنفس الخطوات والمراحل مع المدرسين الذين يستخدمون الأساليب التقليدية، ثم يتم تقييم كل نوع واستخلاص النتائج التي تبرز نقاط القوة والضعف في كل نوع، ولقد أظهرت بعض الدراسات خصائص الفيديوكونفرنس ومساهمتها في رفع مستويات الأداء لكل من المشرف والمعلم، وتحددت تلك الخصائص فيما يلي:

- يتسم ذلك الأسلوب بالفعالية في تحقيق التطوير الإيجابي في سلوكيات كل من المشرف والمدرس والطالب.
- سهولة تطبيقه في مختلف الظروف والبيئات وفي الإشراف علي كافة

أنواع الإعاقات.

- يتسم ذلك الأسلوب بسهولة الإشراف علي العديد من الطلاب والمعلمين في أماكن بعيدة.
- تساهم التكنولوجيا المرتبطة بذلك الأسلوب في تفعيل عمليات الإشراف والمتابعة المستمرة والفعالة لكل الفعاليات التي يقوم بها كل من الطلاب والمعلمين.
- نموذج الإشراف للتنمية المهنية Professional Development Supervision Model

يتم ذلك النموذج الإشرافي علي معلمي التربية الخاصة من خلال التعاون بين مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة ومدارس التنمية المهنية في أمريكا والتابعة للإدارات التعليمية المختلفة، فمنذ الثمانينات من القرن العشرين تم إنشاء حوالي ٣٠٠ مركزاً للتنمية المهنية تابعاً لإدارات التربية الخاصة في وزارة التربية التعليم الأمريكية، وطبقا لما أعلنه مركز اعتماد المعلمين في أمريكا فإن جامعة ماستشوستس Massachusetts الأمريكية هي أول من أعطي شرارة البدء في تنفيذ ذلك النموذج الإشرافي علي معلمي وطلاب التربية الخاصة، حيث يتم تنفيذ فعاليات ذلك النموذج في كل فصل دراسي، بحيث يتم اختيار مجموعة من المعلمين تضم من ستة إلي ثماني معلمين يقومون بحضور ندوة تدريبية علي أساليب الإشراف والتدريس الحديثة في التربية الخاصة.

ويهدف ذلك النموذج إلي تزويد معلمي التربية الخاصة بصورة مستمرة بالمهارات والمتطلبات المستحدثة للعمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ويفرض ذلك النموذج علي المعلمين ضرورة الوقوف علي التغييرات المطلوب تطويرها واستحداثها داخل المؤسسات، ومن هنا يكون ذلك النموذج قد ساهم في التنمية المهنية لمعلمي التربية الخاصة، إلي جانب زيادة قدرة المعلمين علي

استيعاب الاختلافات والفروق الفردية في الثقافات والمهارات بين الطلاب، مما يسهل من مهمة المعلم الإشرافية والرقابية علي سلوكيات الطلاب داخل الفصول.

*** نموذج الإشراف الجماعي Collaborative Supervision Model**

لقد بدأ تنفيذ ذلك النموذج لأول مرة في جامعة تكساس University of Texas ويركز ذلك النموذج علي التعاون والعمل الجماعي بين كل من مدارس التنمية المهنية وإدارات التربية الخاصة، والمراكز المهتمة بتطوير نظم العمل والإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ويوجه ذلك النموذج الإشرافي إلي تقييم المهارات الإشرافية والتعليمية لدي معلم التربية الخاصة وخصوصا تلك المهارات التي تمكنه من فهم الاختلافات والفروق الفردية والثقافية بين الطلاب في الفصول متعددة الثقافات، ويتميز ذلك النموذج بإمكانية مشاركة ممثلين عن المجتمع الخارجي، ويتم تعاون كافة هذه الفئات بغرض التوصل إلي حل المشكلات التي تظهر علي سلوك وأداء معلمي وطلاب التربية الخاصة.

ويهدف ذلك النموذج إلي تطوير فكرة المشاركة الجماعية والمجتمعية في الإشراف التربوي علي معلمي التربية الخاصة، ويعتبر هذا النموذج هو الوحيد الذي يعطي المعلم شهادة تبين مستواه الأكاديمي والسلوكي داخل الفصل، وتتم فعاليات ذلك النموذج مرتين في الأسبوع بحيث يتم تحديد مجموعة من المعلمين في كل مرة للخضوع لذلك التقييم، ويجتمع معلمي التربية الخاصة الحاصلين علي درجات مرتفعة في هذا النموذج كل عام في مؤتمر تطوير جودة المعلم ليتم تكريمهم، ولكن حتى يتم ذلك يتعين أن يقوم هؤلاء المعلمين بعمل خطة بحث مقترحة لتطوير أحد جوانب الضعف في مجال التربية الخاصة، ويتم تبادل تلك البحوث بين المعلمين الفائزين بجوائز التفوق في هذا النموذج الإشرافي.

ثانيا : الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة

١- الموقع والمساحة:

تُعد المملكة المتحدة جمهورية فيدرالية، تطل علي المحيطين الهادي والأطلنطي مما سهل علاقاتها التجارية، وهي غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة مما هيأ لها قاعدة طبيعية جيدة للنمو الاقتصادي، وتعد أكبر مصدر لرأس المال، وتوظيف الاحتكارات في مجالات النشاط المختلفة في عديد من البلدان، وهي تتكون من أصول عرقية مختلفة معظمهم من انجلترا واسكتلندا وأيرلندا، ولغتها الرسمية الإنجليزية، وتهتم الحكومة الفيدرالية بالمحافظة علي وحدة الأمة، وتحقيق المساواة بين أفرادها في الفرص التعليمية، وتوفير تعليم عال المستوي، وتوفير جميع وسائل الإعداد فيما قبل سن الدراسة لكل طفل.

وتقع المملكة المتحدة في أوروبا وتمتد بطول المحيط الأطلنطي وبحر الشمال وتقع شمال غرب فرنسا ويحدها من الشرق بحر الشمال، ومن الشمال المحيط الأطلنطي ومن الغرب أيرلندا ومن الجنوب فرنسا وتبلغ مساحتها حوالي (٢٤٤,٨٨٠) كم٢، وتتكون المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) من أربعة أقاليم متميزة ولكل إقليم ماضيه وتقاليده، وثقافته المتميزة وإن جمع بينها دولة واحدة، وهذه الأقاليم هي، إنجلترا، واسكتلندا، وويلز، وأيرلندا الشمالية حيث انجلترا هي الأكبر الأقاليم الأربعة في المملكة كثافة سكانية حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٣ مليون نسمة من العدد الكلى للتقرير الصادر في عام٢٠٠٥م.

٢- نظام التعليم وإدارته في المملكة المتحدة:

يعتبر وزير التعليم والعلوم الرئيس السياسي لإدارة التعليم والعلوم والمسئول عن التعليم في انجلترا، وعن الجامعات في كل بريطانيا العظمى، أما الخدمات

التعليمية في اسكتلندا وويلز وشمال أيرلندا فهي جزء من مسئوليات وزارة الدولة في كل منها، وعادة ما يتم وصف التعليم في المملكة المتحدة بأنه نظام قومي يدار محليا، وتقع المسئوليات الخاصة بتعيين المعلمين وبناء المدارس، وتوفير الكتب والمعدات، والاستفادة من المصادر المتاحة، والمناهج ضمن اختصاصات السلطة التعليمية المحلية، التي تضم كل من أعضاء منتخبين وموظفين متفرغين وخصوصاً مديري التعليم، وبالرغم من أن الإدارات الحكومية المركزية لها سلطات قليلة مباشرة على السلطات التعليمية المحلية، فإنها مع ذلك قادرة على ممارسة تأثير كبير عليها بصورة غير مباشرة عن طريق لفت انتباهها إلى مشكلات معينة، وتقديم النصح بشأنها.

فإن تنظيم التعليم في المملكة المتحدة يعتبر تنظيماً مركزياً في ظل نظام ديمقراطي، وتعد إدارة التعليم في بريطانيا نمطاً للإدارة اللامركزية حيث تتوزع المسئولية بين وزارة التربية والعلوم والسلطات المحلية، فتقوم وزارة التربية والعلوم بتحديد مستويات وطنية للتعليم، بينما تقوم سلطات التعليم بإدارة المدارس، بناء على اللوائح والتشريعات التي تضعها الوزارة كما تقوم هذه السلطات بتنظيم نفسها ومدارسها حسب ما تراه مناسبا وحسب ما يتفق مع ظروف الولاية التي توجد فيها هذه السلطة واحتياجاتها وقد انبثق عن هذا النظام التعليمي، الذي يتكامل فيه عمل وزارة التربية والعلوم مع عمل سلطات التعليم المحلية في تنظيم التعليم وإدارته، ونظام التفتيش في بريطانيا الذي يشتمل على جهاز تفتيش يطلق عليه مفتشو صاحبة الجلالة، يقوم بالتفتيش على المستوى القومي من خلال تقديم المشورة المهنية لوزارة التربية والعلوم والمدارس، كما يتولى المستشارون المحليون الممثلون لسلطات التعليم المحلية تقديم النصح والمشورة للمدارس على المستوى المحلى.

٣ الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩م إعلاناً عالمياً لحقوق الطفل، وفي ٩ ديسمبر١٩٧٥م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٠/٣٤٤٧ بشأن حقوق المعاقين وأصدرت العديد من القرارات والتوصيات والنداءات الخاصة بالمعاقين لعل أبرزها « إقرار خطة عمل عالمية للعام الدولي للمعاقين»، وفي عام ١٩٨٧م شكلت الأمم المتحدة لجاناً لتقييم إنجازات البرنامج العام الدولي للمعوقين، بما في ذلك إنجازات البرنامج العالمي للمعاقين في ستوكهولم، وفي عام ١٩٩٦م عقدت منظمة اليونسكو مؤتمرها الدولي في سالامنكا بأسبانيا» حول تعليم الأطفال المعوقين» وقد دعا هذا المؤتمر إلي وجوب انتهاج سياسة الدمج كتشريع عام مع تبني تنشيط حركة التعليم للجميع.

وانطلقت انجلترا إلي إضافة بعض التميز لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت علي توجيه انجلترا مزيداً من الاهتمام بتعليم المعاقين هو ارتفاع نبرة المطالبة داخل انجلترا بضرورة الانخراط في عمل الاتحاد الأوروبي وتوجهاته التربوية خصوصا بشأن تعليم المعاقين في انجلترا، ومن ثم بدأت انجلترا في إجراء العديد من الإصلاحات في نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع العالمي الجديد والمتغير، وأن المعاق يعتبر عضواً في المجتمع له حقوقه وعليه واجبات، ومن هنا فلا يمكن الاستغناء عن شريحة هامة من شرائح المجتمع الإنجليزي.

أ- السند التشريعي للتربية الخاصة في انجلترا:

تتميز النظم التعليمية في انجلترا بتوفير الحرية الكاملة للطلاب في اختيار البرنامج التربوي الذي يتعلمون من خلاله، كما يوفر الحرية لأولياء الأمور

لاختيار طرق التدريس التربوية التي يتعلم أولادهم من خلالها، ومما لا شك فيه أن تلك الحرية من أهم المطالب التي يحتاجها الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم، ذلك لأن الطفل المعاق يختلف عن الطالب السوي في أنه ليس لديه المقومات التي تتوافر لدي الطالب الصحيح من حيث القدرة العقلية والذهنية التي يتمكن من خلالها من الاختيار بين البرامج التربوية، ولذا فقد كفلت قوانين التربية الخاصة في انجلترا الحرية الكاملة لأولياء الأمور في تعليم أولادهم واختيار المدرسة التي يتعلمون فيها بناءاً علي قدرة تلك المدرسة وبرامجها علي توفير المتطلبات الأساسية للطلاب وأيضا الالتزام بالقوانين التي أصرتها الدولة حول تنظيم العمل في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولقد بدأ اهتمام المملكة المتحدة بتعليم المعاقين منذ صدور قانون التعليم في عام ١٩٤٤م والذي أدرج لأول مرة الطفل المعاق علي قائمة الأفراد الذين يتعين توفير برامج تربوية لهم، ولقد اهتم ذلك القانون أول الأمر بالحقوق الخاصة بالطالب المعاق، وباحتياجاته التي يتعين الاهتمام بها ومراعاتها عند سن القوانين التربوية الخاصة بتعليمهم وعند تصميم البرامج التأهيلية والتربوية التي هي مناط إصدار قانون التعليم للأطفال المعاقين، ثم تتابع بعد ذلك إصدار القوانين المنظمة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن أهمها قانون تعليم المعاقين الصادر في عام ١٩٨١م، والذي حدد أن الطالب المعاق يتمتع بنفس الحقوق والاحتياجات التي يتمتع بها الطالب السوي، ولكن يكون لذلك الطالب منهجا تربويا خاصاً به، غير منهج الطلاب الأصحاء، ويتعلم في مكان وبيئة خاصة به.

ولقد اشتملت تلك القوانين (قانوني التعليم للمعاقين ١٩٤٤م، وقانون ١٩٨١م) علي العديد من النقاط التي وجب علي مصصمي برامج التربية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مراعاتها، وجعلت تلك المتطلبات بمثابة المعيار الذي يتم من

خلاله الحكم بالجودة أو عدمها علي برامج تعلم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وحددت تلك المتطلبات فيما يلي:

- الاستجابة الفعالة والمباشرة لاحتياجات الطالب النفسية والجسمية والتنموية.
- تحديد أفضل آليات التدخل لضبط سلوكيات الطلاب، وضبط الحالة الوجدانية لهم.
- تحديد أفضل أساليب التقييم الفردي والجماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- سهولة مشاركة الطالب في عملية تطبيق وتنظيم تلك المناهج والمقررات داخل الفصول مع معلمي التربية الخاصة.
- توفير الفرصة للسماح بالمشاركة الجماعية في تصميم وتطبيق تلك البرامج من قبل كافة المتخصصين في مجال تعليم المعاقين، وإسناد إدارة عملية تصميم البرامج للخبراء في مجال التربية داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مراعاة تلك المناهج والبرامج لكل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة دون تمييز لأحد الفئات عن الفئة الأخرى، ودون تمييز لأحد الأجناس والألوان علي الأجناس الأخرى.
- توفير نظم الإشراف والمتابعة الجيدة لسلوكيات الطلاب والتغييرات التي قد تطرأ عليها أثناء تنفيذ العملية التعليمية داخل الفصول، ووضع تلك التغييرات السلوكية في الاعتبار عند تصميم برامج التربية الخاصة لهم.
- ضرورة توفير سجلات مدرسية يتم فيها تسجيل حالات الطلاب وتحديد التغييرات التي طرأت علي حالاتهم وذلك للاستفادة منها عند تحديد

الأسلوب التأهيلي والتربوي الذي سيتم تطبيقه لعلاج تلك التطورات إذا كانت في الاتجاه السلبي.

- السماح لأولياء الأمور بمتابعة أداء طلابهم داخل المدارس والوقوف علي مدي التطور الذي طرأ علي أداءهم السلوكي لوظائفهم الاجتماعية، وأخذ رأي أولياء الأمور عند تحديد الفئة التي ينتمي إليها الطالب المعاق.

كما نصت المادة الخامسة من قانون الأمم المتحدة عام ١٩٥٩م علي أنه يجب أن يعامل الفرد العاجز جسمياً أو المتخلف عقلياً أو اجتماعياً معاملة خاصة، وأن يتعلم ويُعني به العناية اللازمة التي تتطلبها ظروفه الخاصة، فهذه الفئة من الأطفال تحتاج لرعاية واهتمام خاص ويستلزم تضافر الجهود في ميادين الخدمات التربوية والاجتماعية والطبية لتوفير الحياة الكريمة لهم، كما تقرر أن يكون عام ١٩٨١م عاماً دولياً لرعاية الأطفـــال ذوي الاحتياجات الخاصة والذي تعقد فيه الندوات والمؤتمرات علي المستويين الدولي والمحلي.

ولكن في عام ١٩٨٩م صدر قانون التعليم الذي ينظم عملية توفير المناهج للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أنه ولأول مرة يتم إصدار قانون يؤكد علي أهمية الدمج بين الطلاب الأسوياء والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ويركز القانون علي أهمية مراعاة العديد من الجوانب في تصميم المناهج لكل منهما، ولأول مرة يكون تركيز المناهج ليس علي الأفراد ولكن علي الحقوق، بمعني أن عملية وضع المناهج لا تراعي أن تلك المناهج خاصة بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو بالطلاب الأسوياء بل إنها تضع في أولوياتها أنها موجهة إلي مجموعة من الطلاب لهم الحق الكامل في التعليم، ولا اعتبار لحالة الطالب الصحية أو الإعاقة التي يعاني منها.

ويتركز الهدف من تعليم الأطفال المعاقين في مساعدتهم علي النمو حتى

الوصول إلي مرحلة الإنتاج أو حتى يصبح الطفل فرداً منتجاً إلي أقصي درجة ممكنة، ولا تختلف أهداف تعليم المتأخرين دراسياً عن تلك الأهداف التعليمية للأطفال الآخرين، وقد أقر تقرير وارنوك أن أهداف التعليم لكل الأطفال سواء أكانوا يعانون من مشكلات تعلم أم لا تنحصر في الأتي:

- توسيع معلومات الطفل وخبرته وإدراكه، وتنمية قيمه الأخلاقية وقدرته علي الاستماع.
- تمكين الطفل من مجابهة الحياة بعد التعليم الرسمي كعضو فعال ومسئول في المجتمع يتمتع بأقصى قدر من الاستقلالية، وإعداده لمهنة ما، وإتاحة الفرصة لتعلم بعض الأنشطة لشغل وقت فراغه وتمكينه من الحياة باستقلالية داخل المنزل.

ولقد ألقت السياسة التعليمة بإنجلترا مسئولية عملية الإشراف علي وزارة التربية والتعليم، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وتركيز الإشراف علي ضواحي المدن والمناطق الفقيرة، مما جعل عملية الإشراف تتميز بالمرونة والتنوع في الخبرات التعليمية والتربوية لذوي الاحتياجات الخاصة علي اختلاف المناطق التابعين لها، وقد أكدت السياسة التعليمية بضرورة أن تكون هناك مجالس إدارية إشرافية توجيهية في كل مدرسة تقوم بالإشراف، وقد سعت الحكومة الإنجليزية لتوسيع قاعدة المجالس الإدارية لتشمل الآباء المشاركين في مجلس الإدارة بالإضافة إلي المديرين والمعلمين ومما جعل هذه المجالس مكلفة بالإشراف علي السلوك العام بالمدرسة والإشراف علي النظام التعليمي، ومدي سير المعلمين مع تلاميذهم، والتأكد من تنفيذ وسير المنهج القومي بالفصول، حتى أن مسئولية الإشراف اليومي بالمؤسسات كانت علي عاتق المعلمين الأوائل.

ولقد صدرت في انجلترا العديد من القوانين التي تحدد أهمية توفير برامج

التربية الخاصة للمعاقين في انجلترا، ومن أهم تلك القوانين ذلك القانون الذي صدر في عام ١٩٩٦م، والذي يعرف بقانون التعليم للمعاقين وللطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم، وحدث تعديل في ذلك القانون عام ٢٠٠١م، ولقد نص ذلك القانون علي ضرورة توفير خدمات التربية الخاصة للطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم وأيضا للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)، وأكد ذلك القانون علي ضرورة تبني سياسات الدمج بين الطلاب المعاقين والطلاب الأصحاء في نفس المدرسة، حيث يتلقون نفس المناهج التعليمية شأنهم في ذلك شأن كافة الطلاب علي مختلف الطوائف والأجناس.

ومنذ سبتمبر من عام ٢٠٠٢م حتى الآن صدرت العديد من القرارات التي تحظر علي المدارس إبعاد أي طالب معاق عن التعليم مهما كانت نوعية الإعاقة التي يعاني منها ومهما كانت درجتها، كما ينبغي أن لا تقوم المدارس بالتفريق في المعاملة بين الطلاب المعاقين أنفسهم اعتمادا علي نوعية الإعاقة ودرجتها، ولقد نصت المادة رقم (٣١٢) من قانون تعليم المعاقين الصادر في عام ١٩٩٦م علي أن الطلاب المعاق والذي يعاني من صعوبات في التعلم هو الذي تتوافر فيه الخصائص التالية:

- هو الطالب الذي يعاني من تأخر في الفهم بحيث يؤدي إلي تخلفه عن زملائه في نفس المرحلة العمرية.
- لا تتوافر لديه القدرة علي الاستفادة من الموارد التربوية البسيطة التي تناسب زملاءه من نفس المرحلة العمرية.
- هو الطالب الذي يعاني من أي تأخر في النمو العقلي أو الجسمي مما يؤثر بصورة سلبية علي أدائه للوظائف اليومية في الحياة.

ومن هنا تري الباحثة أن هذا القانون قد حدد أربعة احتياجات رئيسية لمثل ذلك

الطالب بحيث أوجب علي مصممي برامج التربية الخاصة ضرورة مراعاة تلك الاحتياجات والمطالب وهي التي تتمثل في تطوير مهاراته في الاتصال والتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع زملائه ومدرسيه، والمساهمة في تطوير النمو الاجتماعي والوجداني والسلوكي، وتطوير القدرات الذهنية والإدراكية والتعليمية، وتطوير وظائف الحواس الجسمية والانفعالية لهذا الطالب.

أشارت قوانين التربية الخاصة في انجلترا إلي أهمية توفير نماذج رعاية صحية للطلاب رسمية وغير رسمية، تقليدية وغير تقليدية، مما لا يجعل المؤسسة أمام نموذج واحد يجب تطبيقه، ويرجع السبب في ذلك كما يقول كيرك وجليندينينج Kirk & Glindinning إلي أن ذوي الاحتياجات الخاصة تختلف قدراتهم وميولهم تبعاً لاختلاف درجة ونوع الإعاقة التي يعانون منها، وأكدا أيضا علي ضرورة مساهمة المجتمع المدني ومنظماته المختلفة بتوفير برامج الرعاية المختلفة للمعاقين أثناء تلقيهم برامج التربية الخاصة داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ونتيجة لذلك اتسعت قاعدة الاهتمام بتعلم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة أرجاء المملكة المتحدة، بل إن الأمر وصل إلي تدريب هؤلاء الطلاب ومعلميهم علي النظم التكنولوجية الحديثة في التعليم والتدريس، فنجد أن جامعة برمنجهام قد أطلقت برنامجاً تدريبياً في عام ٢٠٠٠م اعتماداً علي دراسة أجرتها في عام ١٩٨١م، ولقد تركز الهدف من ذلك البرنامج في تدريب الطلاب ذوي الإعاقات البصرية ومعلميهم علي برامج التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، ولقد استمر ذلك البرنامج التدريبي من ١٥ إلي ١٧ يوماً، ولقد كتبت مناهج ومواد البرنامج بأسلوب برايل في الكتابة لتناسب مطالب الطلاب، ولقد حقق ذلك البرنامج نجاحات جيدة في تدريب الطلاب المعاقين بصرياً ومعلميهم علي هذا الأسلوب التعليمي.

وعلي الرغم من أن الاهتمام بتعليم المعاقين جاء متأخراً إلا أننا يمكن أن نقول بأن تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة يسير بخطي ثابتة نحو تحقيق التقدم الذي لم يتحقق في أي من دول الإتحاد الأوروبي الأخرى.

ب- إدارة وتمويل نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة:

لا تختلف برامج التربية الخاصة في مفهموها وأنماطها عن المفهوم العام للإدارة، وللإدارة المدرسية بشكل خاص، إذ تعرف الإدارة Administration علي أنها تلك العملية التي تعمل علي تنسيق كل الإمكانيات والجهود وتنظيمها بغرض تحقيق الأهداف العامة المنشودة، وينطبق هذا التعريف علي الإدارة المدرسية، وخاصة في التربية الخاصة، وتتمثل الأهداف الإدارية في التربية الخاصة في الآتي:

- تنظيم وتنسيق كل جوانب العملية التربوية وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة من برامج التربية الخاصة.
- العمل علي استقطاب الكوادر المؤهلة للعمل في تلك المراكز/مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة الكوادر المؤهلة للعمل في تلك المؤسسات وتأهيلها، وأصبحت هذه المؤسسات تتطلب مؤهلاً علمياً مع خبرة في إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة، وخاصة من يحملون علي الأقل البكالوريوس أو الماجستير في التربية الخاصة.
- الإشراف علي عمليات القياس والتشخيص والتحويل إلي المكان المناسب لحالات الأطفال المحولين إلي مؤسسات التربية الخاصة بناءاً علي تقرير الأخصائي في القياس والتشخيص.
- العمل علي إعداد الخطط التربوية الفردية Individualized Education Plans ودعوة المشاركين في لجان الخطط التربوية الفردية علي عقد

اجتماعها وتحديد الأهداف التعليمية لكل حالة علي حدة.

- الإشراف علي تنفيذ الخطط التربوية من قبل أخصائي التربية الخاصة وتقييم أداء التلاميذ.
- تنظيم صفوف الطلبة وتوزيعها إلي مجموعات حسب درجة وشدة تلك الفئة، وعمرها الزمني، وعمرها الفعلي، لذا ظهرت التنظيمات التربوية المختلفة في برامج التربية الخاصة، مثل مراكز الإقامة الكاملة ومراكز التربية الخاصة النهارية، والصفوف الخاصة الملحقة بالمدرس العادية، والدمج الأكاديمي والاجتماعي، ولكل تنظيم سلبياته وإيجابياته.

ويخضع نظام تعليم الفئات الخاصة إلي نفس مبادئ إدارة التعليم بالمملكة المتحدة، وعند تنظيم المدرسة يأخذ في الاعتبار زيادة عدد المعلمين إلي عدد التلاميذ، وتوافر الخدمات الخاصة بالإجراءات العلاجية الإضافية المقدمة لبعض التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحلي نظام الانتقال والترقي في المدرسة بالمرونة، فقد ينتقل التلميذ من مجموعته للحضور مع المجموعة الملائمة للحضور معه والذي يتناسب مع مستوي تحصيله.

وتقوم المدرسة بتوضيح سياستها التعليمية لأولياء الأمور فيما يتعلق بالأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، ويعتبر مدخل فريق العمل التعاوني من أفضل الطرق الفعالة في إدارة التربية الخاصة، وهو عمل جماعي يحقق هدف أو أكثر من الأهداف التالية الاشتراك في عمل أو مشروع محدد كالاشتراك في عملية التعلم أو التعاون والمساعدة المتبادلة أو تعلم العمل في صورة فردية أو ثنائية، ويصل الحد الأقصى لعدد التلاميذ في صفوف المدارس البريطانية الابتدائية ٢٠ تلميذاً، وتم توظيف ما يعرف بمعاوني الرفاهية Welfare Assistants، ويقتصر دورهم علي رعاية التلاميذ ومعاونة المعلم دون المشاركة في عملية التدريس للأطفال.

وبمقتضي قانون التعليم العام ١٩٩٣م تم تعيين الجهات المسئولة عن تمويل المدارس وهي " مجلس تمويل المدارس Funding Agency for School بإنجلترا ومجلس تمويل المدارس Schools Funding Council في ويلز، وبذلك تقلصت مسئولية السلطات التعليمية واقتصرت علي المشاركة في عملية تخطيط التمويل، وقد تم تأسيس وكالة تمويل المدارس في عام ١٩٩٤م وهي هيئة حكومية غير وزارية وتنحصر مهمتها في تقديم المنح للمدارس هذا بجانب مسئولية الإشراف والرقابة علي المالية علي تلك المدارس، وأيضا مشاركة سلطات التعليم المحلية في القيام بالتأكد من توفير العدد الكافي من المدارس في كل منطقة تزداد فيها أعداد التلاميذ في تلك المدارس، وتقوم سلطات التعليم المحلية بالتمويل علي المدارس التابعة لها من مصادر التمويل الإجمالية المتاحة لها، وتتحمل أيضا كافة التكاليف من تعليم ومبيت وخدمات اجتماعية ويبقي حوالي ٨٠٪ من الإنفاق المقدر يقع عي عاتق سلطات التعليم المحلية.

ويلفت برينان ١٩٩٠م الانتباه إلي العلاقة المتبادلة والوثيقة بين التخصصات المختلفة مع مشاركة الأسر في تربية أطفالهم، وتطوير الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية، من شأنه أن يعمل علي تحسين المنهج والتدريس، بينما يؤثر الضعف وعدم الكفاية في هذه النواحي بشكل عكسي علي مقدرة المؤسسة وعطاءها، ويؤكد كذلك الفريد هيلي وزميلاه ١٩٩٣م علي أنه بسبب طبيعة مشكلات هؤلاء الأطفال المعاقين والمعرضين للخطر وترابط مظاهر النمو المختلفة وتداخلها فإن القرارات بشأن ما يلزم عمله مع هؤلاء الأطفال يتحتم اتخاذها من قبل الفريق المتعدد التخصصات ككل، فإن الآراء المشتركة تقود إلي ملاحظات أكثر دقة وملاءمة، ويتكون هذا الفريق من مدير المؤسسة، ومعلم التربية الخاصة، والوالدان، الشخص المعاق، والأخصائي (النفسي- الاجتماعي- أخصائي التدريب

والتأهيل)، والطبيب، والمشرف التربوي.

وأما بالنسبة للمدارس الحاصلة علي منح Grant Maintained Schools فيعتبر مصدر التمويل الرئيسي لها هو منح الإعاقة السنوية التي تمنحها له الحكومة المركزية من خلال هيئة المدارس، وبدأت الحكومة البريطانية تطبيق مبادرة التمويل الخاص Private Funding Initiate في عام ١٩٩٢م وتهدف إلي تحقيق المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإجراء تحسينات في حجم رأس المال من خلال مشاركة المصادر الرأسمالية للقطاع الخاص أو الكفاءات الإدارية فيه، ولما كان الدمج هو محور اهتمام تقرير وارنوك، لذلك أصبحت هناك ضرورة لإدخال مواد التربية الخاصة في محتوي مناهج التدريب التمهيدي للمعلمين، وقد أوصي التقرير بحتمية تلقي المعلم تدريب أثناء الخدمة لإعداده للتدريس للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوجد أنواع مختلفة من التدريب لمعلمي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة هي: التدريب التمهيدي للمعلم، والتدريب أثناء الخدمة، والدورات للمتفرغين تمتد إلي سنة أو أطول لغير المتفرغين، والتدريب المستمر.

وتوفر معظم السلطات التعليمية المحلية حالياً خدمة معونة للمدارس العادية لفريق من معلمي التعليم الخاص، ويطلق علي تلك النوعية من الخدمات العديد من المسميات مثل معونة المعلم Learning Support أو معونة التربيةSupport Education أو خدمة معونة الاحتياجات الخاصة Service Special Needs Support، ومن بين المسئوليات والمهام التي يقوم بها فريق معاوني المعلم ما يلي: تقديم المشورة، القيام بالتدريس أو التنسيق، والتدريس الفردي، وتدريس المجموعات خارج أو داخل الفصل الدراسي، وتنسيق الخدمات، وتنمية كفاءة المعلمين وتدريبهم، والتدريس لفترات قصيرة من اليوم الدراسي بدلاً من معلم الفصل، وتوفر بعض السلطات التعليمية معلمين متجولين Peripatetic لزيارة

المدارس وتقديم المساعدة للتلاميذ، والبعض الآخر يعمل مع أخصائيين نفسيين تربويين، وفي بعض الأحيان يعمل هؤلاء المعلمون في وحدات مستقلة أو يقومون بزيارة الأطفال والمعلمين في المدارس العادية.

جـ – الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة

مما لا شك فيه أن عمليه الإشراف التربوي باعتبارها عملية يتم من خلالها تقييم وتطوير العملية التعليمية تشتمل علي متابعه تنفيذ ما يتعلق بتحقيق الأهداف التربوية المنشودة وتضم جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة سواء كانت عمليات خاصة بالتدريس أو الإدارة أو عمليات تتعلق بأي نشاط من الأنشطة التربوية داخل المؤسسة وخارجها، وتضم أيضا العلاقات والتفاعلات الاجتماعية الموجودة داخل تلك المؤسسات بين المعلمين والطلاب، وبذلك فإنها تمثل مهمة قيادية تعمل علي إقامة جسور للتواصل بين الإدارة والمناهج والأنشطة التربوية للمؤسسة ذات العلاقة بالعملية التعليمية وبذلك أصبح الهدف الأساسي من عمليه الإشراف التربوي هو تطوير العملية التعليمية ككل بجميع جوانبها وعناصرها.

ولقد أشار قانون حقوق المتأخرين عقلياً للأمم المتحدة والصادر في عام ١٩٧١م إلي أحقية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمتأخرين عقلياً في تلقي التعليم والتدريب والتوجيه (الإشراف) وإعادة التأهيل، وذلك لتمكينهم من تنمية قدراتهم وإمكانياتهم إلي أقصي درجة ممكنة، بالإضافة إلي حتمية أن يعيش المتأخر عقلياً مع أسرته ووالديه كلما أمكن، وأن تشارك في المظاهر المختلفة من حياة المجتمع، وتوفير الرعاية في ظروف وجو أقرب ما يكون إلي الظروف المتوفرة في الحياة الطبيعية.

ولو تتبعنا تاريخ الإشراف علي الطلاب المعاقين في المملكة المتحدة لوجدنا أن الإشراف التربوي قد بدأ في انجلترا في عام ١٩٧٦ مع إنشاء الجمعية

البريطانية للإشراف، والتي أكدت علي أحقية الطلاب المعاقين في أن يتم توجيههم سلوكياً واجتماعياً من خلال تطبيق أساليب عديدة للإشراف داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي نفس العام ذاته أنشئت جمعية أخري للإشراف علي الطلاب، ولكن كان مفهوم الإشراف لدي هاتين الجمعيتان يتركز في الإشراف الطبي فقط، وذلك هو بالضبط ما كان سائدا في الثقافة البريطانية، ولهذا فوجد المشرع نفسه أمام تحد كبير وهو تغيير الثقافة الإنجليزية الخاصة بالإشراف ومحاولة تطبيق الإشراف علي الطلاب المعاقين في كافة مناحي الحياة داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولقد ساهم تغيير ثقافة المجتمع البريطاني حول الإشراف في سيادة ثقافة أخري تقوم علي اعتبار أن عملية الإشراف علي الطلاب في المملكة المتحدة لا بد أن تكون مستمرة طوال الحياة، وذلك واضح من التقرير الصادر عن الجمعية البريطانية للإشراف علي الطلاب الإنجليز في عام ١٩٩٨م والذي ينص علي أن الإشراف التربوي علي الطلاب المعاقين وأيضا علي الطلاب الأسوياء يساهم في بناء جو من الثقة المتبادلة بين الطلاب وبين المعلم وبين المشرف، بمعني أن الإشراف هو الأساس الذي يمكن من خلاله تطبيق مبدأ المحاسبية علي الأداء، ذلك لأن عدم توافر مثل تلك الثقة كفيل بأن يجعل المشرف والمعلم كل في اتجاهه الخاص، مما يؤثر بالتالي علي نسبة حدوث الأخطاء في العملية التعليمية وارتفاعها إلي الحد الذي يؤثر بالسلب علي العملية التعليمية لكل من المعاقين والأصحاء.

ولهذا فهناك العديد من الأصوات التي تطالب بأن يكون معلم التربية الخاصة هو المشرف والمعلم في نفس الوقت، ذلك لأنهم يقولون بأن المعلم هو الفرد الوحيد الذي يعي مطالب واهتمامات ذوي الاحتياجات الخاصة ويعي بالتالي أفضل الأساليب التي تسهم في تلبية تلك المطالب والأهداف، ولهذا فوضعوا علي المعلم

المشرف العديد من المهام التي تتلخص في الوظائف التالية:

- الإشراف والتوجيه الكامل للطلاب أثناء فعاليات الحياة اليومية في المؤسسة.
- التعاون الجماعي مع كافة العاملين داخل المؤسسة لتوفير الدعم والخدمات التي يحتاجها الطلاب، بمعني أن المعلم المشرف يكون هو القناة التي تهتم بتوصيل الخدمات للطلاب.
- تسجيل درجات الطلاب ومدي التقدم الذي يحرزونه سلوكيا واجتماعيا في السجلات التي أوصت جميع القوانين بتوافرها داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إجراء المقابلات الشخصية مع أولياء أمور الطلاب لمناقشة المشكلات والمتطلبات التي يحتاج إليها أولادهم، مع مراعاة أن يكون لأولياء الأمور دور في تشكيل السياسات والأساليب التربوية التأهيلية التي يتم تطبيقها علي أولادهم.

د- نماذج الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في انجلترا

إن من أبرز ما يميز انجلترا وويلز في هذا مجال الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة هو امتلاكهم لأساليب خاصة بالإشراف علي المعاقين داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة وأساليب أخري خاصة بالإشراف عليهم داخل المدارس العادية مع الطلاب الأصحاء من خلال تنفيذ فعاليات عملية الدمج بينهم.

ولقد فرضت القوانين والتشريعات الخاصة بالتربية الخاصة في انجلترا وويلز العديد من الاعتبارات التي يتعين علي مصممي البرامج الإشرافية مراعاتها عند

تصميم برامج الإشراف ونماذجه علي الطلاب في المؤسسات، فنجد أن قانوني عام ١٩٤٤، وعام ١٩٨١ قد أكدوا علي ضرورة مراعاة الآتي:

- احترام تلك الأساليب والنماذج للتشريعات وللضوابط التي حددتها قوانين التربية الخاصة في المملكة المتحدة وويلز.
- مساهمة تلك النماذج في تحديد متطلبات واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسات والمساهمة في تلبيتها وتحقيق الهدف المنشود منها.
- مناسبة تلك النماذج الإشرافية مع طرائق التدريس التي ينتهجها معلمي التربية الخاصة داخل المؤسسات، وعدم وجود ما يعوق عمل المشرف في طرائق التدريس ولا ما يعوق عمل المعلم في النماذج الإشرافية.
- من أبرز ما يميز الأساليب الإشرافية في انجلترا وويلز هو اهتمامها الكبير بالتنمية المهنية لكل من المعلمين والمشرفين، من حيث مساهمتها في ارتقاء الأسلوب الإشرافي والتوجيهي لكل من المعلم والمشرف علي حد سواء.
- ضرورة أن يكون لتلك النماذج الإشرافية دور في تحديد المناهج وتصميمها وتحديد أفضل أساليب التدريس داخل المؤسسات، ومساهمتها البارزة في رفع مستوي الدافعية لدي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمعلمين لتحقيق مستويات راقية من الأداء الأكاديمي والسلوكي داخل الفصول، وذلك لتطبيق مبدأ المحاسبية.

ولعل من أبرز الخصائص التي تتميز بها أساليب ونماذج الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في انجلترا هي المشاركة الفعلية والفعالة من أولياء الأمور في عملية الإشراف علي الطلاب، وتتعدي مشاركة الآباء مرحلة المشاركة الصورية أو المشاركة الشرفية التي تعاني منها بعض أساليب الإشراف

في دول أخرى عديدة، بل إنها تمتد لقيام الآباء بوضع افتراضات يقوم عليها الإشراف داخل المؤسسات وخصوصا في حالة العمل علي منع حدوث أي إيذاء جسدي أو نفسي للطلاب، وذلك لأن النظم التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في انجلترا قد أدركت أن العلاقة الوطيدة بين الأسرة والمدرسة تعتبر من أفضل العوامل التي تساعد علي توفير المناخ الجيد الذي يؤثر بالإيجاب علي إنجاح عمليات الإشراف التربوي والسلوكي علي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتضح ذلك جلياً من خلال التقرير الصادر عن مجلس تعليم المعاقين التابع لجامعة إيست أنجليا في انجلترا في عام ١٩٩٠، والذي يؤكد علي أن برامج الإشراف التي يتم تطبيقها علي ذوي الاحتياجات الخاصة مهما كانت نوعيتها لا بد لها من المشاركة الأبوية في صياغتها وتحديد الظروف والعوامل المؤثرة علي نجاحاتها، وأسندت مهام الإشراف في بادئ الأمر علي أقسام الخدمات الاجتماعية في المؤسسات، لأن تلك الأقسام هي التي تتمكن من تحديد الآليات التربوية التي تناسب كل طالب وبالتالي فهي أقدر الأقسام علي وضع الافتراضات التي تقوم عليها برامج التربية الخاصة، وتحدد أن أول مهمة من مهام برامج الإشراف التربوي علي المعاقين هي العمل علي تلبية مطالبهم الاجتماعية والنفسية والصحية مهما كنت نوعية الأسلوب أو النموذج الإشرافي الذي يستخدم داخل المؤسسة، بمعني أن كافة نماذج وأساليب الإشراف التربوي علي ذوي الاحتياجات الخاصة تشارك فيما بينها في عامل واحد ألا وهو تلبية مطالب الأفراد والعمل علي تطوير قدراتهم ومهاراتهم التي تمكنهم من أداء وظائفهم في الحياة اليومية.

ومما لاشك فيه أن اختيار أحد نماذج الإشراف للتطبيق علي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يخضع للعديد من العوامل التي تعتبر في مجملها المهام المنوطة بالمشرف التربوي، بحيث يتمثل أهم تلك العوامل بملاحظة الطلاب ذوي الاحتياجات

الخاصة في العديد من المواقف وتحديد نقاط الضعف السلوكية والوجدانية لديهم، وتحديد أفضل النماذج التي تتناسب مع تلك النقاط، كما تتمثل العوامل في مستوي العلاقات بين كل من المشرف ومعلم التربية الخاصة، لأن تلك العلاقة تؤثر بشكل كبير علي مستوي جودة الأسلوب الإشرافي الذي ينتهجه المشرف في التعامل مع معلمي التربية الخاصة ومع الطلاب، كما يتأثر اختيار النموذج الإشرافي بخصائص وسمات الطلاب، وبمستوي التدريب الذي حظي به المشرف والمعلم، وبالاعتبارات العائلية وبالتوقعات والآمال المنعقدة علي تعليم الطلاب.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلي أن هناك العديد من النماذج الحديثة للإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة، وتتنوع تلك الأساليب والنماذج بين الحديث والتقليدي، ولكن سوف نحاول إلقاء الضوء علي النماذج الحديثة فقط دون الالتفات إلي النماذج التقليدية التي ذكرت في نماذج الإشراف في التربية الخاصة، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير نظم الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في جمهورية مصر العربية، ومن هنا فتتنوع نماذج الإشراف في انجلترا كالتالي:

نموذج الإشراف الطبي النفسي Psychotherapy Supervision Model

لقد بدأ تطبيق ذلك النموذج بعد نهاية الحرب العالمية الأولي في انجلترا وذلك من خلال قيام مؤسسة تافيستوك Tavistock بإيفاد بعثة مكونة من خمسة أفراد إلي أمريكا للتدريب علي أسلوب العلاج النفسي لذوي الاحتياجات الخاصة، وعلي الرغم من تأثر ذلك النموذج في بادئ الأمر بالأساليب البيئية والسلوكية في الأشراف إلا أنه ومع بداية أعوام الحرب العالمية الثانية دعت الضرورة إلي تطوير نظم العلاج الطبي النفسي وتطوير نماذج الإشراف التربوي القائمة علي مثل تلك النظم، ولقد تم إسناد إدارة تلك النماذج الإشرافية لمنظمات العمل

الاجتماعي التي بدأت في الظهور في انجلترا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مما أذن ببدء التطبيق الفعلي لهذا النموذج وانتقاله من الطور النظري إلي الطور العملي بفضل جهود المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

ولأهمية ذلك النموذج الإشرافي في انجلترا أجريت العديد من التطورات عليه، كتلك التطورات التي أحدثها كلا من كروتشيفيلد وبوردرز Crutchfield & Borders حيث قسموا ذلك النموذج الإشرافي إلي قسمين أطلقوا علي القسم الأول النموذج العلاجي التأهيلي، وأطلقوا علي الثاني نموذج الإشراف من خلال وساطة الأقران والزملاء، ويقوم هذين النموذجين علي أساس قيام الزملاء بالتجمع في المكان الذي يتم الإشراف عليه لمشاهدة أحد الزملاء المشرفين أثناء تنفيذ فعاليات ذلك النموذج، مع تقديم المساعدة لزميلهم المشرف إن احتاج إليها، ومن أبرز المظاهر التي يهتم ذلك النموذج بتقييمها هي تقييم الرضا الوظيفي لدي المشرف، وكفاءته وفعاليته في تنفيذ المهام الإشرافية التي يقوم عليها النموذج، والاستجابة الفعالة لمطالب الطلاب والمعلمين وقدرته علي تحقيق التغيير السلوكي البناء لدي كل من المعلم والطلاب وقدرته علي التكيف مع الضغوط وحل المشكلات التي تواجهه.

ولكي يتم نجاح ذلك النموذج في تحقيق الأهداف المنوط بها أكد الباحثون علي ضرورة توافي العديد من الاعتبارات التي يتمثل أهمها في حماية ذلك النموذج لحقوق الطلاب والمعلمين، وتلبيته للمطالب المجتمعية من عملية تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتمثل أهم حقوق الطلاب المعاقين التي يجب أن يراعيها ذلك النموذج في بناء وتطوير شخصية الطالب المعاق من كل النواحي، بناء وتطوير مهارة الطالب في احترام الوالدين والمعلمين والمشرفين، تأهيل الطالب وعلاجه نفسيا وذهنيا وبدنيا وإعداده لدخول المجتمع الخارجي من أوسع أبوابه، بناء قدرات وقيم المواطنة التي يجب أن تتوافر لدي الطالب المعاق وغير

المعاق، وكل هذا يدخل في إطار إعداد الطالب المعاق لتحمل المسئولية الكاملة عن حياته المستقبلية، ولن يحدث ذلك إلا من خلال الدور الذي يقوم به المشرف التربوي في علاج الطالب وتأهيله من كافة الزوايا.

نموذج الإشراف بالتدريب الانعكاسي Reflective Practitioner Supervision Model

يقوم ذلك النموذج علي عدة أسس واعتبارات لابد لمن يحاول استخدامه الإجابة عليها، ومن أهم تلك الأسس أن النموذج الانعكاسي في الإشراف يتميز بالصعوبة الشديدة فهل تستحق عمليات الإشراف علي ذوي الاحتياجات الخاصة تلك المعاناة من المشرف والمعلم؟ إن من يستطيع الإجابة علي هذا التساؤل ويسوق المبررات التي تبرز أهمية الإشراف في التربية الخاصة هو الوحيد الذي يتمكن من إقناع الزملاء والأقران لممارسة التدريب الانعكاسي في عمليات الإشراف علي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعتقد أصحاب ذلك النموذج أن الإشراف يمثل عصب العمل في التربية الخاصة، ذلك لأن المعلم وحده لن يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة من هذا القطاع الهام، ومن هنا فإن هذا النموذج قد تم تطبيقه لأول مرة في جامعة وايكاتوا Waikato في بريطانيا، وكان الهدف منه هو مساعدة المشرف للمعلم في تنظيم وتخطيط أساليب التدريس وتحديد الموارد المطلوبة، وتقييم وتسجيل النتائج والدرجات التي يحققها الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتكمن أهمية التدريب الانعكاسي في الإشراف بوجه عام كما يقول البروفسير أرثر موني Arthur، Money الأستاذ بكلية هانلي للإدارة Hanley Management College في انجلترا في أن هذا التدريب الانعكاسي يتيح للمدرب والمتدرب القدرة الكاملة علي صياغة الأهداف التي يتم من خلالها الانطلاق نحو الهدف المنشود، مما يزيد من جودة البرنامج الإشرافي الذي يتم صياغته ومن

جودة العمل الذي يتم الإشراف عليه، ويعتبر التدريب الانعكاسي من أفضل الأساليب التي تساعد في توفير العديد من الخيارات أمام المدرب والمتدرب بحيث يمكنهم من الاختيار بين أكثر من أسلوب للإشراف، والذي من خلاله يتوافر أمام المتدرب (المعلم) القدرة الكاملة علي المشاركة مع المدرب (المشرف) في تحديد الأولويات التي يجب العمل علي الوصول إليها مما يزيد من جودة عملية صنع القرار، وتحديد أفضل الآليات لعلاج المشكلات التي تواجههم، مما يزيد من قدرتهم علي إدارة الصراعات واحتواءها قبل تفاقمها.

ويعود ما كينون جي Mackinnon، J. ليؤكد علي أن نموذج الإشراف بالتدريب الانعكاسي الذي تنتهجه جامعة وايكاتوا Waikato يساهم في تحقيق وإضفاء العديد من المميزات علي العملية التي يتم الإشراف عليها، وخصوصا في مجال التربية الخاصة، حيث تتمثل تلك الفوائد فيما يلي:

- ارتفاع معدلات الأداء والدافعية لدي كل من المشرف والمعلم والطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومستوي الأداء في المؤسسة ككل.
- اختيار وتطبيق الأسلوب الإشرافي الذي يتناسب مع المتطلبات والاحتياجات الأساسية لكل من الطلاب والمعلمين في المستقبل وذلك لسابق خبرتهم بها.
- الإدراك الواعي والجيد لمطالب الطلاب والمعلمين من النموذج الإشرافي، وتحديد الآليات التي يتم من خلالها تلبية تلك المطالب.
- ارتفاع معدلات الرغبة لدي المعلمين للمشاركة في الإشراف من خلال الأقران.
- وقوف كلا من المعلم والمشرف علي عبء العمل في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، والإحساس المتزايد بتقدير الذات عند نجاحهم في تلك العملية.

نموذج الإشراف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT Supervision Model

يؤكد برودين وليندستراند Brodin & Lindstrand علي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد غيرت حياة العديد من الأفراد العملية واليومية، وذوي الاحتياجات الخاصة ليسوا بعيدين عن هذا التغيير، وتتميز المملكة المتحدة بسعيها الدائم والمتواصل إلي الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظم والنماذج الإشرافية لذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد بدأ تطبيق ذلك النموذج منذ أواخر القرن العشرين وذلك عندما أكدت قوانين تعليم المعاقين في انجلترا أحقية الطلاب المعاقين في التدريب علي التكنولوجيا، ومن هنا فيقوم ذلك النموذج علي الاستفادة الكاملة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية الإشراف التربوي، ومن أهم تلك الوسائل الكمبيوتر والفيديوكونفرنس، والوسائط المتعددة، ويتم ذلك الإشراف من خلال متابعة الفعاليات اليومية في المؤسسات من خلال هذه القنوات وقيام المشرف بتدوين الملاحظات التي يأخذها علي المدرس هو ومجموعة من الزملاء ثم يتم تنظيم اجتماعات شهرية وأسبوعية لمناقشة تلك الملاحظات.

وتعتبر الحقائب الإلكترونية من أحدث نظم الاتصالات والمعلومات التي يقوم عليها نظام الإشراف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالكل يعرف أن الحقائب الالكترونية يتم استخدامها بغرض تسجيل درجات ونتائج الطلاب طوال العام، وهذا الأمر صحيح أيضا بالنسبة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن الجديد أن الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في انجلترا يقوم باستخدام تلك الحقائب الالكترونية كأداة لتقييم أداء المعلم وتدوين الملاحظات التي يبديها المشرف التربوي حول أدائه السلوكي والاجتماعي مع الطلاب علي مدار العام ككل، ثم يتم عقد مؤتمر في آخر العام يتم فيه إعلان النتائج وطرح برامج التنمية المهنية التي وجد المشرفون أنها تعالج الأخطاء التي وقع فيها معلمي الطلاب ذوي

الاحتياجات الخاصة، وبهذا كانت انجلترا من الدول الرائدة في الاستفادة من نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النماذج الإشرافية وتطوير برامج التنمية المهنية للعاملين في مجال خدمة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحول استخدام رسائل البريد الإلكتروني E- Mail في نماذج الإشراف لذوي الاحتياجات الخاصة يعلق جراف وستيبنيكي Graf & Stebnicki قائلان بأن نظم البريد الالكتروني تستلزم تدريب المعلمين والمشرفين عليها، مما يعتبر في أول الأمر جزءا من التنمية المهنية لكل من مشرفي ومعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتم استخدام تلك النظم الالكترونية في الإشراف بناءاً علي قاعدة الاستفادة من النظم التكنولوجية في تطوير عمليات الإشراف لذوي الاحتياجات الخاصة، ويتم ذلك من خلال تطبيق بعض عمليات التعلم الإلكتروني في التربية الخاصة، وذلك من خلال قيام المشرف بمتابعة عمل المعلم والطلاب عن بعد من خلال الوسائط التكنولوجية المختلفة، وإرسال التعليقات علي الأسلوب الذي يتعلم به الطلاب ويدرس به المعلم، ويتيح ذلك النظام مساهمة المشرفين من جميع أنحاء العالم في تطوير نظم ووسائل تعلم المعاقين في انجلترا.

ثالثاً: الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في هولندا

١- الموقع والمساحة

تقع هولندا في أوروبا الغربية ويحدها بحر الشمال وتقع بين بلجيكا وألمانيا، وتبلغ مساحتها الإجمالية (٤١,٥٢٦ كم٢) أي حوالي (١٦,٠٣٣ ميل٢)، بحيث تبلغ مساحة اليابس فيها (٣٣,٨٨٣ كم٢) أي حوالي (١٣,٠٨٢ ميل ٢)، ومساحة المياه فيها (٧,٦٤٣ كم٢) أي حوالي (٢٩٥١ ميل٢)، ويبلغ عدد السكان فيها ١٦,٣١٨,١٩٩ نسمة طبقا للإحصائيات الصادرة في يوليو من عام ٢٠٠٤ ويعتبر اليورو عملتها الرسمية، وتعتبر اللغة الهولندية هي اللغة الرسمية، وتتنوع

الديانات في هولندا بين الديانة المسيحية (كاثوليك وبروتستانت)، والديانة اليهودية، والإسلام، وتعتبر بيئة هولندا بيئة زراعية، كما تشتهر ببعض الصناعات مثل التعدين والهندسة والكهرباء والبترول والإنشاء والصيد.

وتنقسم هولندا إلي جزأين أساسيين هما: الجزء السهلي المنخفض والذي يقع في الغرب والشمال، وتضم تلك المناطق الأماكن الساحلية التي تشكل حوالي نصف مساحة اليابس في هولندا ويرتفع ذلك الجزء حوالي ٣,٣ قدم عن سطح البحر، وأن معظم هولندا يقع تحت مستوي سطح البحر، وتعمل بعض السدود التي تم إنشاؤها علي حافة البحر علي حماية هولندا من أخطار الفيضانات، وأما الجزء الثاني فهو الأراضي المرتفعة والتلال التي تقع في الشرق والجنوب، وعلي الرغم من ذلك فإن هذا الجزء يتميز بأنه من الأماكن المسطحة المستوية في هولندا، ويبلغ ارتفاع أعلي نقطة في هولندا عن سطح البحر حوالي (٣٢٢,٧) متر (١,٠٥٣ قدم).

٢- نظام التعليم وإدارته في هولندا

يتميز التعليم في هولندا بالتنوع حيث يتم تحديد وتصنيف المراحل التعليمية تبعاً لاحتياجات طلاب كل مرحلة، وتتنوع المدارس في هولندا تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية للطلاب، وأحياناً ما يتم داخل تلك المدارس تقسيمها إلي مستويات تعليمية مختلفة، وتنقسم المدارس في هولندا إلي مدارس حكومية، ودينية ويتم تمويلهما من قبل الحكومة ويكون التعليم فيها بالمجان، ومدارس خاصة، ومدارس تربية خاصة، وتعتمد معظم تلك المدارس علي المشاركة الأبوية، وتعتبر وزارة التعليم والثقافة والعلوم Ministry of Education, Culture and Science هي المسئولة عن صياغة السياسة التعليمية في هولندا بالمشاركة مع حكومات المقاطعات المختلفة، ويعتبر التعليم إلزامياً في هولندا من سن الرابعة وأحياناً

الخامسة وحتى السادسة عشر، ولا يوجد تعليم إلزامي للطلاب بعد بلوغ سن الثامنة عشر، وينقسم السلم التعليمي في هولندا إلي الأقسام التالية:

- مدارس التعليم الأساسي Basisonderwijs: ويبدأ التعليم في تلك المدارس من سن الرابعة وحتى سن الثانية عشرة، وتنقسم تلك المدارس إلي ثمانية مراحل (مجموعات) ويكون حضور المدارس إلزامياً بداية من المرحلة الثانية.
- المدارس العليا Voortgezet Onderwijs: وبعد بلوغ الطفل سن الثانية عشرة يخضع الطفل لاختبار تحديد المستوي بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي وتنقسم تلك المرحلة إلي ثلاثة مستويات هي ,VMBO HAVO & VWO، وفي تلك المرحلة تزداد مسئولية الطفل الشخصية عن التعليم.
- مرحلة تعليم البالغين Vervolgonderwijs: وتنتهي عند تلك المرحلة مرحلة التعليم الإلزامي، ويبدأ الطالب في تلك المرحلة دراسة ثلاثة مستويات من التعليم هي MBO, HBO & WO وينتهي عند تلك المرحلة تمويل الحكومة للتعليم.
- مدارس التربية الخاصة: وتحتاج تلك المدارس إلي نظام إشراف خاص، وتنقسم إلي مدارس ابتدائية وثانوية، وتنقسم إلي عشرة مستويات مختلفة وتضم مدارس للصم ومدارس للمكفوفين ومدارس للمعاقين جسديا، والمتخلفين عقليا، والطلاب الذين يعانون من مشكلات سلوكية، وكل فئة تخضع لنظام إشرافي معين.

- **ويوضح الشكل التالي مستويات التعليم المختلفة والشهادات العامة في هولندا:**

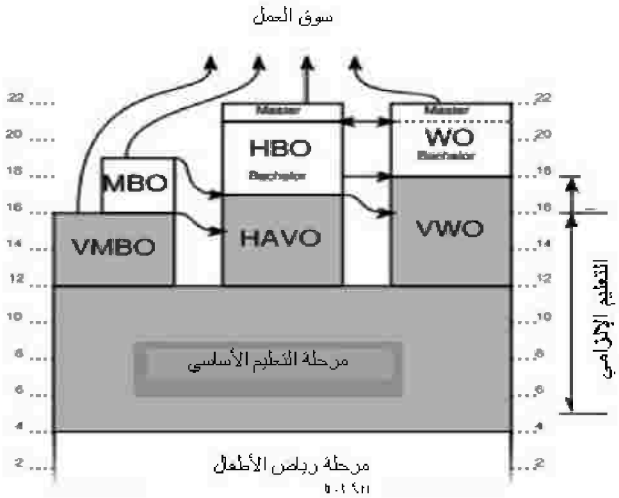

وتُعتبر هولندا من أكثر دول الاتحاد الأوروبي اهتماماً بقطاع التعليم بوجه عام وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بوجه خاص، وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن ذوي الاحتياجات الخاصة يعتبرون من أهم الفئات التي يتعين الاهتمام بها والتي يجب أن يتم العمل علي تربيتهم وتعليمهم الأمر الذي يزيد من مشاركتهم في التنمية الشاملة للمجتمع الهولندي والتي تعتبر من السمات الأساسية لهولندا في القرن العشرين، ولهذا فقد تبنت الحكومة الهولندية تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في القرن العشرين وذلك لما وجدته الحكومة من انتشار العنف والصراع بين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، ومن هنا رأت الحكومة الهولندية ضرورة العمل علي توفير العديد من برامج التربية الخاصة التي تزيد من فرصة تأهيل هؤلاء المعاقين وزيادة قدراتهم علي التعايش السلمي مع أقرانهم ومع الآخرين في المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي.

ومما لا شك فيه أنه قد حدثت في القرن العشرين العديد من التغييرات

والإصلاحات في مجال تعليم المعاقين، وأن هولندا ليست بمنأى عن تلك التغييرات، بل إن هولندا أخذت حظاً وافراً منها من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإصلاحات في مجال تعليم المعاقين، ولكن واجهت هولندا في تلك المرحلة العديد من التحديات التي تعين علي هولندا التغلب عليها للمضي قدماً نحو التطوير المرغوب للعملية التعليمية في مجال تعليم المعاقين، وتتمثل أهم التحديات التي واجهت هولندا في ذلك المجال ما يلي:

- عدم وجود فرص تعليمية متكافئة لكل من البنين والبنات المعاقين، وأن هناك فجوة ملحوظة في الفرص التعليمية والتأهيلية المتوافرة لكل منهم.
- عدم وجود المعلمين المتخصصين في مجال تعليم المعاقين وعدم توافر مجموعات المشرفين المتخصصين الذين لديهم الخبرة في تعليم المعاقين والإشراف عليهم.
- عدم وجود اهتمام كبير من المجتمع الهولندي بتعليم المعاقين وأن هذا الاهتمام مقتصر فقط علي أصحاب الملاجئ والمؤسسات العلاجية والمشافي، ولهذا فإن من أهم ما يواجه عملية تعليم المعاقين في تلك المرحلة هو كيفية رفع مستوي الاهتمام من كل فئات المجتمع الهولندي بتعليم المعاقين وتأهيلهم.
- كيفية وضع حجر الأساس لنظم تعليم وإدارة التربية الخاصة في هولندا، وذلك لأن هولندا كانت تنقصها الخبرة في تعليم المعاقين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولهذا فاتجهت إلي استقدام الخبرات من الدول الآخري ومن بينهم أمريكا للبدء في تطوير نظم إدارة وتعليم المعاقين في هولندا.
- كيفية امتلاك البرامج الحديثة في تعليم والإشراف علي الطلاب ذوي

الاحتياجات الخاصة والانطلاق من تلك البرامج نحو احتلال المكانة البارزة التي احتلتها في أواخر القرن العشرين بين أكبر الدول المتقدمة في تعليم المعاقين والإشراف عليهم.

وللتغلب علي تلك التحديات وجدت هولندا أنها عليها القيام بالعديد من الإصلاحات في نظم تعليم وإدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك لتوفير المناخ الذي تستطيع من خلاله تنفيذ كافة الخطط والتجارب في مجال تعليم المعاقين والإشراف عليهم، ومن أهم متطلبات توفير المناخ المناسب لتعليم الأطفال المعاقين ما يلي:

- ضرورة وضع عملية تعليم المعاقين في أولويات اهتمام النظم الحكومية والإدارية، واتخاذ القرارات ووضع السياسات والقوانين التي تساعد علي ذلك.
- استقراء ومراجعة نظم تقييم الطلاب المعاقين ونظم تصنيفهم وتحديد الظروف والمناخات التي تناسب كل طفل علي حدة تبعاً لنوعية ودرجة الإعاقة التي يعاني منها.
- توفير العديد من برامج التربية الخاصة وبرامج الإشراف والرقابة علي سلوكيات الطلاب المعاقين.
- تطوير نظم الإشراف والمتابعة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا، ومحاولة تقييم وقياس جودة نظم الإشراف في تلك المؤسسات من خلال ما يلي:
- فرض العديد من المسئوليات التربوية والتأهيلية علي أولياء أمور الطلاب المعاقين، واتخاذ كافة الإجراءات التي تساهم في إعلان وتوصيل إنجازات المؤسسات لكل من الآباء والحكومات والمجتمع الخارجي.

- تطوير نظم تمويل برامج التربية الخاصة في تلك المؤسسات ومحاولة السعي نحو توفير العديد من مصادر التمويل للإشراف في تلك المؤسسات.
- جعل المسئولية التعليمية والتأهيلية والسلوكية والتربوية للطلاب المعاقين مسئولية عامة يجب أن يشارك فيها كافة أعضاء المجتمع الهولندي، ومن ثم تطوير برامج ونظم الإشراف في تلك المؤسسات.
- تطوير العديد من نظم تقييم وقياس جودة التعليم والإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وقياس جودة المعلمين ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف في مستويات الأداء بالنسبة لهم ثم تحديد البرامج والفرص التدريبية التي تساهم في علاج نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة في مستويات الأداء الصفي للمعلمين.

وبهذا وجدت هولندا أنه يتعين عليها الاهتمام بنظم الإشراف والتدريس في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الاستفادة الفعالة من النظم المتوافرة في الدول التي لها باعاً طويلا في ذلك المجال، وبهذا فإنها اتجهت نحو الجمع بين النظم المتوافرة في تلك الدول ولم تقف عند هذا الحد بل إنها قامت باتخاذ الإجراءات والتدابير التي جعلت منها دولة رائدة في مجال تعليم الأفراد المعاقين والإشراف عليهم.

وكيف يتم الاهتمام بمنظومة التربية الخاصة ككل في هولندا دون إصدار سند تشريعي يساهم في تحقيق الضبط والتوازن للعمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ودون أن تمتلك هولندا القدرة والآليات التي تساعدها علي تحديد المتطلبات والمهارات التي يتعين توافرها لدي معلمي التربية الخاصة بحيث يساهم كل ذلك في توفير البيئة والمناخ المناسب الذي يعين الطلاب ويزيد من دافعيتهم نحو التعلم ونحو اكتساب المهارات التي تمكنهم من التعايش الاجتماعي الفعال مع

باقي الأفراد في المجتمع الخارجي، كما لا يمكن الاهتمام بالتربية الخاصة دون امتلاك هولندا مجموعة من المعلمين الأكفاء الذين لديهم القدرة علي تعليم الطلاب من تلك الفئات، ودون امتلاك مجموعة من المشرفين لديهم القدرة علي التأثير الفعال في عملية التعليم والإدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا سوف نحاول إلقاء الضوء علي السند والسياق التشريعي للعمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا، وخصوصا القرارات التي تحكم عملية الإشراف داخل تلك المؤسسات.

٣- الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا

تتميز نظم الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا بتركيزها المتبادل علي الطالب المعاق وعلي أسرته، بمعني أن الإشراف داخل المؤسسات يتم علي الطالب من خلال دراسة علاقاته الاجتماعية مع أسرته، ودراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير علي قابلية الطالب المعاق للتعلم، ومن ثم فإن مهمة الإشراف داخل تلك المؤسسات ليست مهمة متابعة فقط لتوافر الظروف والبيئة التي تساهم في تفعيل عملية تعليم الطلاب المعاقين، بل إنها تمتد لتكون مهمة استقصائية علاجية، بمعني أن المشرف في مجال التربية الخاصة يقوم باستقصاء الظروف المحيطة بالطالب المعاق ثم اتخاذ الإجراءات ووضع النظم التي تساهم في تذليل الصعوبات التي تعوق اندماجه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، ثم تأهيل الطالب للتعايش الفعلي والواقعي مع المجتمع الخارجي.

ويواجه الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا العديد من العقبات والمشكلات التي تعتبر عائقاً علي طريق تحقيق التقدم في ذلك المجال، ومن أهم تلك العقبات والتحديات ما يلي:

- اتساع قاعدة الهجرة إلي هولندا من العديد من الدول الأخرى، وخصوصاً

الدول الإفريقية كنيجيريا مثلاً، مما يؤدي إلي وجود العديد من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ليس فقط بسبب الإعاقة ولكن أيضاً بسبب العائق اللغوي، حيث أن اللغة الرسمية للتعليم في هولندا هي اللغة الهولندية، وهذا يجعل المشرف التربوي في تلك المؤسسات غير قادر علي الوصول مع الطالب المعاق إلي نقطة التلاقي، حيث لن تكون لديه القدرة علي فهم الطالب كما أن الطالب لن يتمكن من فهم المشرف، ولهذا استحدثت النظم التعليمية في هولندا نموذج إشراف جديد يتناسب مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول التي تتميز بالتنوع اللغوي.

- الوضع الاقتصادي المتدهور للعديد من الطلاب المعاقين وأسرهم مما يعوق المشرف عن تنفيذ أهم الفعاليات الإشرافية التي تحتاج إلي التواصل العائلي مع أسر الطلاب، ذلك لأنه نتيجة للحالة الاقتصادية السيئة يضطر الآباء إلي الخروج للعمل فترات طويلة من النهار، ولن يكون هناك تواصل بينه وبين المؤسسات، بل إن الوالد قد يضطر إلي عدم إلحاق طفله المعاق بأي مؤسسة من المؤسسات، مما يعد عائقاً علي طريق الوصول إلي المستوي الراقي من الجودة في الإشراف في مؤسسات التربية الخاصة.
- ارتفاع نسبة العنف بين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصول، وخصوصاً بين الطلاب المختلفين في الثقافات واللغات، وهذا قد يجعل المشرف والمعلم سوياً مشغولين بصورة دائمة طوال النهار في احتواء الصراعات بين الطلاب، ولن يتمكنون من تدريب الطلاب علي أي من المهارات التي يريد الإشراف بناءها لدي الطلاب.

وبالرغم من ذلك فإن أهم ما يميز نظم الإشراف علي الطلاب ذوي الاحتياجات

الخاصة في هولندا هو اتخاذ الحكومة الهولندية العديد من التدابير ووضعها العديد من الإصلاحات النظامية والتنظيمية في مسارات وأنماط الإشراف داخل المؤسسات، ومن أهم تلك الإصلاحات هو إتباعها لأنماط إشراف خاصة بالطلاب المعاقين بجانب تطبيق نفس النظم والأنماط الإشرافية التي يتم تطبيقها داخل مدارس تعليم الأصحاء، وأن الهدف من هذا هو العمل علي رفع معدلات الاهتمام المجتمعي بالتربية الخاصة وبالطلاب المعاقين، وتحقيق مبدأ المساواة في المعاملة الأكاديمية للمعاقين والأصحاء، ولقد قامت وزارة التعليم في هولندا بالتركيز علي تطوير وتقديم الدعم لنظم وأساليب الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة لتقليل فرص شعور الطلاب المعاقين بالعزلة الاجتماعية وبأنهم غير مرغوب فيهم في المجتمع الخارجي.

وتختلف مستويات الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا تبعاً لاختلاف الولاية التي يتم بداخلها الإشراف، حيث أنه كما أوضحنا سالفاً فإن هولندا تنقسم إلي اثني عشر قطاعاً تعليمياً، كل قطاع مسئول عن الإشراف علي المؤسسات التي تقع في نطاقه، وتقوم القطاعات بإرسال مشرفين منها للتفتيش علي المؤسسات من حيث سير العمل فيها وإتباع القوانين والالتزام بالمعايير القومية لتعليم المعاقين، وتقوم القطاعات التعليمية بالتنسيق فيما بينها وتقديم التقارير الدورية لقسم التربية الخاصة الموجود في الوزارة في المكتب المركزي، هذا بخصوص الإشراف الرقابي علي سير العمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا، أما بخصوص الإشراف التربوي فإنه يتم علي ثلاثة أوجه:

- مشرفين من الوزارة أو المكتب المركزي للتربية الخاصة، ويقوم ذلك المشرف بزيارات شهرية أو نصف شهرية للمؤسسات بصحبة رئيس

مكتب التربية الخاصة في القطاع التعليمي التابعة له المؤسسات، ويتم خلال هذه الزيارات متابعة سير العمل والتفتيش علي المعلمين في الفصول أثناء تنفيذ الفعاليات المتعلقة بالتربية الخاصة وتأهيل المعاقين داخل الفصول، ويقوم هذا المشرف بتقديم التقرير الذي يتم بناءاً عليه تحديد معدلات التمويل والاعتماد المالي للمؤسسات.

- مشرفين من القطاعات التعليمية، ويقوم ذلك المشرف بزيارات أسبوعية يتابع من خلالها ما تم إنجازه في المؤسسات، ولكل مشرف مجموعة محددة من المدارس التي يمارس الإشراف عليها، تلك التي تقع في نطاق مسئوليته، ثم يقوم ذلك المشرف بزيارات صفية للمعلمين وميدانية للمديرين يتابع من خلالها الأنماط والأساليب التي يستخدمها المشرفون والمعلمون في تنفيذ أعمالهم ومهامهم في المؤسسات.
- المشرف المدرسي المقيم، وهو أهم أنواع المشرفين حيث أنه هو المسئول الأول والأهم عن عملية الإشراف التربوي داخل تلك المؤسسات، وهو المسئول عن التقييم المباشر لاحتياجات الطلاب، والتقييم الدوري لأداء المعلمين، ويعتبر حلقة الوصل بين الأسرة والمدرسة وحلقة الوصل أيضاً بين القطاع التعليمي والمدرسة، ويقوم ذلك المشرف بزيارات يومية للفصول الدراسية، بل إنه في بعض الأحيان يكون المشرف المقيم وهو من معلمي التربية الخاصة في نفس المؤسسة.

أ- السند التشريعي للتربية الخاصة في هولندا:

أن بداية الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كانت بطيئة ومقيدة جدا بالمقارنة بأمريكا وانجلترا وايضا إنشاء مؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا كانت بطيئة أيضاً، ولكنها بدأت مع ظهور العديد من الأصوات المطالبة

بضرورة معاملة الطلاب المعاقين بنفس الأسلوب الذي تتم به معاملة الطلاب الأصحاء، وأن لهم نفس ما للأصحاء من الحقوق وعليهم نفس ما عليهم من الواجبات، ولهذا فصدر في عام ١٨٥٣م أول قانون ينظم حقوق وواجبات الطلاب الأصحاء، حيث سمح ذلك القانون بإنشاء وفتح الملاجئ لتعليم المعاقين والعناية بهم، وحدد هذا القانون أيضاً ضرورة توافر مشرف صحي في تلك الملاجئ والمشافي لتقديم العناية الصحية للمعاقين فيها، وبهذا كان أول أسلوب من أساليب الإشراف في التربية الخاصة في هولندا هو الإشراف الإكلينيكي.

ولهذا كان لا بد من إصدار القوانين التي تحدد خصائص الطلاب المعاقين وتصنفهم التصنيف الذي يتم علي أساسه توفير البرامج التعليمية ونظم الإشراف التي تناسب كل صنف من هؤلاء الطلاب، ولهذا فقد صدر قانون عام ١٨٨٠ والذي يضاهي قانون التربية الخاصة الذي ظهر في انجلترا في العام السابق، ولقد حدد هذا القانون أن الطلاب المعاقين هم أولئك الأطفال الذين يعانون من التخلف العقلي ومن الإعاقات الذهنية، وذلك نتيجة لارتفاع أعداد المتخلفين عقلياً في هولندا في ذلك الوقت، ولقد أكد هذا القانون علي أحقية هذه الفئات في أن يحظوا بالرعاية وأن يتلقوا التعليم الذي يناسب حالتهم الصحية والذهنية، وبالتالي فقد بدأت هولندا في استقطاب مجموعة من المعلمين الأجانب المتخصصين في ذلك المجال من كل من فرنسا وألمانيا وانجلترا وأمريكا، وبدأت نتيجة لذلك القانون عملية التوسع في فتح مؤسسات لرعاية الطلاب المعاقين عقلياً وذهنياً، والتوسع بالتالي في تطبيق نظم الإشراف الإكلينيكي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا.

وبعد سيطرة الوازع الديني علي نظام التعليم والحياة الاجتماعية في هولندا منذ عام ١٨٨٨م وحتى عام ١٩١٧م أصدرت الحكومة الهولندية العديد من القوانين والقرارات التي تنظم الإنفاق علي مؤسسات التربية الخاصة في هولندا، وبدأت

تلك القوانين بقانون عام ١٨٨٨م والذي أوجب علي المجتمع الهولندي التبرع لصالح هذه الفئات المحرومة من المجتمع الهولندي، وحدد القانون أن كل ولاية عليها أن تساهم بنسبة ٣٠ ٪ من التمويل لمؤسسات التربية الخاصة في هولندا، ولهذا فإنه في تلك الفترة ازدادت بصورة هائلة أعداد مؤسسات تعليم المعاقين في هولندا، وازدادت معها خبرة هولندا في التعامل مع المشكلات التي تواجه تلك المؤسسات، وأصبح لهولندا أسلوباً خاصاً في تدريس المعاقين وتعليمهم والإشراف عليهم، حتى أن بعض العلماء يحاولون إشاعة أن لهولندا باعاً في هذا المجال يفوق كلاً من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت هولندا تحتل موقعاً متميزاً علي الساحة العالمية في الاهتمام بالطلاب المعاقين وتأهيلهم.

وفي أوائل القرن العشرين بدأت هولندا في توسيع مفهوم التربية الخاصة لديها وتوسيع مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة ليضم كافة الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التحدث أو في السمع أو في البصر بجانب تركيزها علي الإعاقات الذهنية، ولهذا فبدأت عملية إنشاء مؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تضم فصولاً لتعليم المتخلفين عقلياً وفصولاً للمعاقين سمعياً وبصرياً، وفصولاً للذين لديهم صعوبات في النطق وصعوبات في التعلم، وقامت هولندا بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مجال تدريب معلمي التربية الخاصة مع دول أخرى مثل سويسرا، وبدأت في تطبيق العديد من الأساليب والعمليات الحديثة في الإشراف في التربية الخاصة، والتي أخذتها عنها العديد من الدول الأخرى، وبدأت هولندا تهتم في تلك الأثناء بكيفية تأهيل هؤلاء المعاقين اجتماعياً والتركيز علي تأهيلهم وتدريبهم علي المهارات الاجتماعية التي تزيد من قدراتهم علي التعايش السلمي مع الآخرين في المجتمع الخارجي وأيضاً داخل المؤسسات.

ويرجع الشكل النهائي للتربية الخاصة في هولندا إلي القانون الذي صدر

عام ١٩٨٥م والذي يسمي بقانون تنظيم وتفعيل التربية الخاصة والمعروف اختصاراً باسم قانون ISOVSO والذي حدد الإعاقات التي تحتاج لتوفير برامج التربية الخاصة في الأطفال الذين يعانون من الإعاقات الذهنية والجسدية والنفسية والإعاقات الحسية بمختلف أنواعها، وأوجب هذا القانون علي المجتمع التعليمي في هولندا ضرورة توفير عمليات التعليم والتأهيل والإشراف والمتابعة والتأهيل لهؤلاء الطلاب، ولقد حدد القانون ضرورة إنشاء وتفعيل العديد من المدارس التي تقدم احتياجات التربية الخاصة لهذه الفئات، كما أكد هذا القانون علي وجوب مراعاة النقاط التالية:

- وجوب توفير فرص التعليم الأساسية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحاولة جعل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إلزامياً.
- رفع الوعي المجتمعي بالتربية الخاصة وضرورة مراعاة القوانين والتشريعات الإدارية والقيم الأخلاقية والأعراف الهولندية في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة مساهمة المجتمع الهولندي في تمويل التربية الخاصة وتوفير الموارد التي تسهل من عملية تعليم وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- عند بلوغ ذوي الاحتياجات الخاصة سن الثانية عشرة يجب أن يتم توفير فرص التعليم الإعدادي لهم، والتي تنتهي المرحلة الإعدادية عند بلوغ الطالب سن العشرين عاماً.
- وبعد بلوغ الطالب سن العشرين عاماً فإما أن يتم إلحاقه بالتعليم الثانوي أو يتم إلحاقه بالتعليم المهني أو الفني والذي يطلق عليه في هولندا IBO ويمكن لهذا الطالب أن يقوم بدراسة نفس البرامج التي يدرسها الطلاب الأصحاء في التعليم الثانوي وهي برامج V١٣٠، MAVO، HAVO، VWO.

ونتيجة لارتفاع مستوي الوعي الهولندي بأهمية برامج التربية الخاصة في تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة اتجهت الحكومة الهولندية إلي استصدار العديد من القوانين التي تضبط وتحكم العملية التعليمية لكل نوع إعاقة علي حدة فنجد مثلا أنها في عام ٢٠٠٣م وتحديدا في ١٩ نوفمبر قامت الحكومة الهولندية بإصدار قانون ينظم العملية التعليمية للمعاقين سمعياً وهو القانون المعروف بـــ قانون « التعليم العام الحر والمناسب» أو ما يطلق عليه اختصارا قانون FAPE، ولقد تناول ذلك القانون النقاط التالية:

- التأكد من توفير خدمات تعليمية عامة مناسبة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكد من توافر الفرص البديلة لتعليم الطلاب المعاقين سمعياً وتوافر الموارد التي يمكن استغلالها لتنمية مهاراتهم.
- التأكد من مراعاة وتطبيق البدائل التي اشتمل عليها قانون تعليم المعاقين رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٣ والذي يوجب علي المعلمين ضرورة العمل علي تغيير البرامج التي يتعرض لها الطلاب ذوي الإعاقات السمعية وتحديد أفضل البرامج التي تساهم في تعليمهم.
- التأكد من المشاركة الفعلية لأسرة الطالب المعاق سمعياً في عملية تعليمه وتأهيله، ومن ثم التأكد من امتلاك الآباء القدرة علي توفير الظروف.

ولقد حدد قانون FAPE مسئوليات الإشراف والمتابعة لبرامج التربية الخاصة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا، وألقي بتلك المسئوليات علي القطاعات المركزية والقطاعات الإدارية المحلية، بحيث تكون تلك المسئوليات مسئوليات جماعية يشترك فيها كلا من وزارة التعليم أو قسم التعليم كما يطلق عليه هناك، وبين الإدارات التعليمية أو إدارة القطاعات وبين المدارس أو السلطة المحلية

كما يطلق عليها في نص القانون، وأبرز أيضاً ذلك القانون أحقية الطلاب المعاقين في التمتع بالخدمات الصحية والرياضية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية مثلهم في ذلك مثل الطلاب الأصحاء الأسوياء، ولهذا فقد حدد ذلك القانون بعض النقاط التي يجب أن تتم مراعاتها في ذلك الشأن، ومن أهمها:

- ضرورة قيام الحكومات المدرسية بتوفير العديد من الفرص والفعاليات التي تساهم في بناء الشخصية العامة للطالب المعاق.
- توفير البرامج التعليمية الخاصة بكل مجموعة من الطلاب وبكل نوع من أنواع الإعاقة.
- التأكد من امتلاك المدارس خطة تعليمية طويلة الأجل وخطة أخري قصيرة الأجل للطلاب المعاقين، والتقييم الدوري المستمر لكل خطة.
- محاولة السعي نحو تطبيق نظم دمج الطلاب المعاقين في مدارس الأصحاء والخروج خطوة خطوة من بوتقة التقييد بالمؤسسات.
- العمل علي تطبيق مبدأ التعاون والتكامل بين الأسرة والمدرسة في تعليم الطلاب وذلك من خلال إعلام أولياء الأمور بالتقييم الدوري المستمر للطالب المعاق.
- لن يحدث التطور المنشود في مستوي الطالب المعاق دون تحقيق تطوراً أكبر في مستوي المعلم الذي يقوم بالتدريس لهذا الطالب، ولهذا فقد ألزم القانون علي الإدارات المحلية والقطاعات والوزارة ضرورة توفير العديد من الفرص التدريبية المستمرة علي مدار العام الدراسي للمساهمة في تعزيز قدرة معلمي التربية الخاصة.
- ضرورة العمل علي تحقيق التكامل والتوازن في تعليم الأطفال المعاقين

بين الأهداف المدرسية والمعايير القومية للتربية الخاصة، والأهداف التي تود هولندا الوصول إليها من خلال تطوير نظم التعليم والتأهيل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

من هنا كانت هولندا من أكثر دول العالم تقدماً في مجال الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد وصلت هولندا إلي احتلال تلك المكانة نتيجة للسعي المتواصل من الحكومة الهولندية ليس فقط للاستفادة من النظم العالمية في مجال التربية الخاصة، ولكن أيضا من خلال التطوير المستمر والمتواصل لفعاليات وأساليب التعليم والتدريب في ذلك المجال، ولهذا فتري الباحثة أن تجربة هولندا في مجال التربية الخاصة أقرب ما يكون إلي التطبيق في واقع التربية الخاصة في جمهورية مصر العربية، ولهذا فسوف تتناول الباحثة نظم الإدارة والإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا رغبة الاستفادة منها وتطبيقها في واقع التربية الخاصة في جمهورية مصر العربية.

ب- إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا

لقد أشرنا فيما سبق إلي أن هولندا تعتبر من أهم الدول التي تطبق نظم الإدارة اللامركزية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أوضحنا أن قانون FAPE ينص علي أن تكون إدارة برامج ومؤسسات تعليم المعاقين في هولندا عملية جماعية يشترك فيها كلا من الحكومة المركزية المتمثلة في قسم التعليم، والإدارة التعليمية التابعة لها المؤسسات، والإدارة المحلية أو المدرسية.

وتمثل إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا أهمية كبري، ظهرت تلك الأهمية بعد عام ١٩٧٢م والذي حدث فيه أن أصدرت رابطة الجامعات الاسترالية تقريراً يبرز أن النجاح في العمل في التربية الخاصة لا يمكن أن يتم دون وجود إدارة جيدة لديها المقومات التي تؤدي بها إلي قيادة العمل في مجال

التربية الخاصة، ولهذا ففي عام ١٩٧٥ أصدرت رابطة الجامعات الهولندية تقريراً ينص علي إنشاء مجلس خاص لمتابعة وتقييم الإدارات التعليمية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم أطلق علي هذا المجلس مجلس التربية الخاصة، ولقد حدد هذا المجلس بعض الأمور التي يجب أن تقوم إدارة المؤسسات بمراعاتها ومن أهمها التقييم الموضوعي للطالب والإعاقة التي يعاني منها، وحدد أيضاً ضرورة امتلاك الإدارة المدرسية القدرة علي تحليل الإعاقات وتحديد مطالبها وتحديد ما يجب توفيره في البرامج الخاصة بكل إعاقة، وأكد علي أن اللامركزية هي السبيل الوحيد لعلاج كافة المشكلات الإدارية في المؤسسات، والوسيلة للارتقاء بالعمل في هذا المجال.

ولما أصبحت اللامركزية هي الوسيلة الحديثة لتطوير العمل الإداري في كافة القطاعات التعليمية اتجهت الحكومة الهولندية إلي تطوير العمل في مجال إدارة العملية التعليمية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تفويض الإدارات المدرسية بعملية صنع القرار والتي تعتبر عصب العمل الإداري.

ولقد حددت قوانين التربية الخاصة في هولندا العديد من المهام والأهداف التي يجب أن يتم العمل علي تحقيقها والوصول إليها بغية الارتقاء بمستوي الجودة العام للعمل الإداري والأكاديمي داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمثلت أهم تلك الأهداف فيما يلي:

- العمل علي رفع معدلات المشاركة الجماعية والمجتمعية في العملية التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال تطوير نظم المشاركة الأبوية في تمويل وإدارة العملية التعليمية، من خلال توفير العديد من الفرص للتربية الوالدية في تلك المؤسسات.

- رفع معدلات الوعي لدي الطلاب بأهمية المساهمة في تفعيل العمليات التعليمية والاستفادة مما تعلموه في المدارس في حياتهم الاجتماعية خارج المؤسسة.
- تشجيع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة علي التعاون مع زملائهم ومدرسيهم والمديرين في إنجاح العملية التعليمية داخل المؤسسات.
- توفير العديد من الفرص لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة في تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير نظم التقييم والمتابعة داخل تلك المؤسسات.
- المسئوليات الإدارية عن مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة

وفيما يخص المسئوليات الإدارية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة فتجدر الإشارة إلي أن مسئولية إدارة التربية الخاصة تتوزع علي العديد من القطاعات، بحيث يكون بيان المسئوليات كالتالي:

- علي المستوي المركزي

تتمثل المسئولية الأساسية لوزارة التعليم في هولندا عن إدارة التربية الخاصة في أنها هي المسئول الأساسي عن تمويل العملية التعليمية وعن التقييم النهائي للمؤسسات لتحديد نسب التمويل والمعايير التي يتم من خلالها الحكم علي مستوي تلك المؤسسات، هذا وتقع علي عاتق الحكومة المركزية تلك المسئوليات التالية:

- تحديد مدة البرنامج التعليمي الذي يتم تطبيقه داخل المؤسسات وتحديد ساعات وفترات الدراسة، وتحديد متوسط كثافات الفصول في تلك المؤسسات.
- المساهمة بنسبة بسيطة في تحديد أعداد المدرسين الذي يتم تعيينهم والذين يتم ترقيتهم.
- تحديد معايير الكفاءة لمعلمي ومديري التربية الخاصة، وتحديد المعايير

القومية للتعليم في تلك المؤسسات.

- تحديد المعايير القومية للامتحانات، وتوفير المجالات التي تساعد علي تقريب وجهات النظر بين معلمي ومديري التربية الخاصة.

- علي مستوي القطاع

ونتيجة لأن مسئولية إدارة قطاع التربية الخاصة في هولندا مسئولية مشتركة فإن الإدارة التعليمية تقع علي عاتقها بعض المسئوليات بخصوص إدارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنقسم هولندا إلي اثني عشر قطاعاً تعليمياً، وتتمثل تلك المسئوليات في:

- الإشراف المباشر علي سير العمل داخل المؤسسات، وتحديد أفضل أنماط الإشراف بالاتفاق مع الإدارة المحلية لمؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكد من توافر الخدمات التربوية المطلوبة لتلك المؤسسات، والتأكد من مراعاة تلك المؤسسات لمعايير الجودة في التربية الخاصة، والمعايير القومية في التعليم في هولندا.
- يكون لها دوراً محدوداً فيما يتعلق بإدارة المؤسسات والقرارات المتعلقة بالمناهج التي يتم تدريسها داخل تلك المؤسسات.
- التقييم الدوري للعمل داخل المؤسسات وتقديم التقارير الدورية بصفة مستمرة للحكومة المركزية في الوزارة أو قسم التعليم.

- علي مستوي المدرسة

ولأن هولندا تعتبر من الدول الرائدة في لامركزية التعليم والإدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة فإن كل مسئوليات إدارة تلك المؤسسات تقع علي عاتق المؤسسات ذاتها، ذلك لأن إدارة المؤسسات تضطلع بالمهام التالية:

- وضع الخطط الدورية التي تحدد التغييرات والإصلاحات التي ينبغي أن يتم العمل علي تحقيقها داخل المؤسسات.
- تحديد أوجه ومعدلات الإنفاق والصرف في مجالات العمل داخل المؤسسات، وبالتالي وضع الخطط الدورية لتوزيع الموارد مهما كان نوعها بما يتفق مع أهداف المؤسسات.
- تطبيق القوانين والنظم والتشريعات التي تحكم العمل داخل المؤسسات والتي تتفق مع الأهداف والمهام التي تعمل المؤسسات علي تحقيقها.
- الاستئثار بعملية صنع القرار والاستقلال بها عن القطاع والحكومة المركزية فيما يتعلق بالمناهج والدورات التدريبية التي يتم توفيرها للمعلمين والمديرين.
- تحديد الضوابط السلوكية التي تحكم العمل داخل المؤسسات، وامتلاك السلطة المطلقة في فصل الطلاب ودمجهم، وبعض السلطة في تعيين طاقم العمل والتدريس والإدارة.

جـ- نماذج الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا

إن احتلال هولندا لتلك المكانة المتقدمة في مجال التربية الخاصة لم يأت من فراغ وإنما أتي من امتلاك هولندا العديد من الأنماط والأساليب الإشرافية التي ساعدت القوانين والتشريعات الهولندية في تحديدها وتوفير الظروف والمناخات التي تساهم في تطويرها، ولذلك فمن المهم جداً أن نذكر أن العمل الإشرافي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة تحكمه مجموعة من الأعراف والقيم التي حددتها بعض القوانين التعليمية التي تتمثل في قانون تعليم الأفراد المعاقين الصادر في عام ١٩٩٨م، وقانون الإشراف التربوي والتمويل الصادر في عام ٢٠٠٠م،

وقانون المشاركة الجماعية في التعليم الصادر عام ١٩٩٢م، وقانون التفتيش التربوي (WOT).

ولهذا فقد حددت تلك القوانين العديد من الاعتبارات التي يجب أن يتم مراعاتها عند تطبيق أحد نماذج الإشراف التربوي داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتهدف كافة تلك الاعتبارات إلي توفير الظروف والمناخ الذي يساهم في تحقيق النجاح الفعال لتخطيط وتنفيذ ومتابعة العمل الإشرافي داخل تلك المؤسسات، ولقد أوضحت معظم القوانين أن الهدف الأساسي من تلك الاعتبارات يكمن في ضبط العمل الإشرافي وضبط سلوكيات المشرفين من خلال تقييدهم بمجموعة من الأهداف والرؤى التي يجب أن يتم العمل علي تحقيقها والوصول إليها، وتتمثل أهم تلك الاعتبارات في:

- مراعاة النموذج الإشرافي للمتطلبات التي يحتاجها الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بجانب العمل علي تحقيق مجموعة الأهداف التي تم تحديدها في الخطة المدرسية الإدارية، وذلك وفقاً للمعايير القومية للإشراف في المؤسسات.
- اشتمال النموذج الإشرافي علي مجموعة من الفعاليات الموجهة للعناية الصحية بالطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، واشتماله أيضاً علي العديد من أوجه الدعم التي يتم توفيرها لمعلمي التربية الخاصة داخل المؤسسات.
- مساهمة النموذج الإشرافي في بناء القدرات والمهارات الاجتماعية للطالب المعاق، والمساهمة أيضاً في بناء العلاقات الاجتماعية البناءة بين الطالب المعاق وبين المعلم والمشرف سواء داخل الفصل المدرسي أو خارجه، وتطوير نظم التواصل الفعال بين الأسرة والمؤسسة فيما يتعلق بالمتطلبات والاحتياجات الأكاديمية والسلوكية للطالب.

- اشتمال النموذج الإشرافي علي العديد من الدوافع والحوافز التي تزيد من رغبة وقابلية كلا من الطالب والمعلم علي التعاون مع المشرف في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، والتي ترفع من مستويات التقييم الدوري للمؤسسة.
- السعي المتواصل من قبل المشرف التربوي نحو استيعاب التقدم التكنولوجي في العمل داخل المؤسسات، وذلك بأن يكون النمط الإشرافي ينطوي علي العديد من الفعاليات التي تزيد من الاستخدام المستمر للتكنولوجيا في عمليات تعليم وتأهيل الطلاب المعاقين، كما يدعم النموذج الإشرافي فعاليات تدريب معلمي التربية الخاصة علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعليم المعاقين

ونتيجة لهذا الاهتمام غير المسبوق من القوانين والتشريعات الهولندية بالنماذج الإشرافية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة فتتنوع نماذج الإشراف التربوي في تلك المؤسسات، حيث أن هناك العديد من النماذج الإشرافية التي تشترك هولندا فيها مع باقي دول العالم المتقدمة في ذلك المجال والعديد من النماذج الأخرى التي تستقل بها عنهم مما أكسبها تلك المكانة المتقدمة في مجال الإشراف في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومما أدي إلي ذلك التنوع في أساليب الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في هولندا هو إتباع هولندا لمدارس مختلفة في الإشراف التربوي، حيث أن هناك بعض المؤسسات تتبع المدرسة الإنجليزية والتي تركز في الإشراف علي جودة العمل في المؤسسة ككل، والبعض الآخر يتبع المدرسة الفرنسية والتي تركز في الإشراف علي جودة المعلم فقط انطلاقاً من أن معلم التربية الخاصة هو المحدد الأساسي لجودة المؤسسة ككل. ومن هنا فإن أحدث نماذج الإشراف التربوي في تلك المؤسسات في هولندا تتمثل فيما يلي:

* نموذج الإشراف المؤسسي العائلي

يعتبر ذلك النموذج الإشرافي من النماذج الإشرافية الخاصة بهولندا والتي يرجع تطويرها إلي أقسام التربية الخاصة بالقطاعات التعليمية، والتي أرادت إضافة أبعاداً جديدة للعمل الإشرافي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تتمثل تلك الأبعاد في جعل مهام المشرف التربوي ليست مقتصرة فقط علي متابعة التطورات والقصور في الأداء للمعلم وللطالب والمدير داخل المؤسسات بل يجب أن تتعدي ذلك لتشمل المهام العلاجية والتأهيلية، بمعني أن المشرف التربوي يقوم بزيارات عائلية لمنازل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للوقوف علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي لديهم، والوقوف علي مدي قدرة العائلات علي توفير المناخ الذي يساعد المؤسسات في أداء المهام العلاجية والتعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات.

وتقع مسئولية هذا النمط الإشرافي علي المشرف المقيم في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضا علي مجموعات المتطوعين في العمل في تلك المؤسسات – حيث أن هولندا تعتبر من أكثر الدول التي لديها متطوعون للعمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة– ويقوم ذلك المشرف بتنظيم بعض الجلسات التدريبية والتثقيفية للعائلات لتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من التعامل الفعال والإيجابي مع أولادهم، ثم يقوم المشرف بعقد جلسات جماعية تضم كلا من أعضاء عائلات الطلاب والمعلمين ويتم خلال تلك الجلسات تبادل الآراء والمعلومات حول كيفية التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية المساهمة في تعليمهم من خلال توفير المناخ الذي يعين علي ذلك، وفي نهاية الجلسات يجلس المشرف مع المعلم لتحديد النقاط التي يتعين أن يراعيها المعلم في التعامل مع الطلاب في الفصل.

ويتركز الهدف من ذلك النمط الإشرافي في قيام المشرف بجمع المعلومات والبيانات التي تزيد من قدرة المعلم علي التعامل والتواصل الإيجابي البناء مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، من حيث أنه يهتم بجمع المعلومات عن الخصائص التي يتميز بها الأطفال المعاقين من أسرهم، ثم تدوين تلك البيانات في سجلات للمتابعة، ثم يقوم المشرف والمعلم بالبحث عن كيفية استغلال تلك المعلومات في العملية التعليمية للطلاب، ثم يقوم المشرف بعد ذلك بمتابعة التطور العام في أداء الطلاب ومهاراتهم، ومتابعة مدي كفاءة المعلم في استغلال المعلومات والبيانات الأسرية في تعليم الطلاب وتأهيلهم.

* نموذج الإشراف المتكامل

يتبع ذلك النموذج المدرسة الإنجليزية في الإشراف التربوي، والتي تقضي بأن المشرف التربوي في المدرسة يؤثر بشكل كبير علي تحديد أوجه ومعدلات الجودة في الأداء المدرسي ككل، وأن المستوي العام لجودة العمل المدرسي يتوقف علي جميع مناحي العمل داخل المدرسة، بمعني أن المشرف التربوي يقوم بالإشراف علي المناهج وعلي الطالب وعلي المعلم، وعلي طرق التدريس، ولقد بدأ تطبيق ذلك النموذج الإشرافي في عام ١٩٠٠م، ويركز هذا النموذج علي بناء علاقات التواصل والتكامل بين كافة مجالات العمل داخل مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، بمعني أن المشرف يكون له دوراً أساسياً في تحديد الفعاليات التعليمية داخل المدرسة، ويكون له دوراً مهما في تحديد البرامج التأهيلية التي يتم تطبيقها علي الطلاب المعاقين، كما يكون له دوراً بالغ الأهمية في تحديد المناهج والمتطلبات التي يتعين الوفاء بها في هذه المناهج.

وتقع مسئولية هذا النمط الإشرافي علي المشرفين من الوزارة ولكن النصيب

الأكبر من المسئولية يقع علي عاتق المشرف المقيم في المؤسسات، حيث يقوم ذلك المشرف المقيم بمتابعة كافة نواحي العمل المدرسي في المؤسسات، بمعني أنه يقوم بمتابعة أداء المعلم والتلاميذ والمديرين أيضاً، ويهتم بصورة كبيرة بالعمل علي اتخاذ كافة الإجراءات التي تساهم في تفعيل وتطوير مستوي جودة المعلم وجودة المناهج وجودة طرائق التدريس وجودة العمل الإداري، ويكون لهذا المشرف دوراً كبيراً في تحديد نقاط القوة والضعف في العمل داخل تلك المؤسسات، وبالتالي فإنه يقوم بتحديد البرامج التدريبية التي يحتاجها كلا من المدرسين والمديرين، ومن أبرز ما يميز ذلك النمط الإشرافي أن مسئولية المشرف لا تتوقف عند الطالب والمعلم فقط بل إنها تتعداهم لتصل إلي متابعة أداء مدير المؤسسة وتقييم مستوي الجودة في العمل الإداري داخل المؤسسات.

* نموذج الإشراف المنهجي

تختلف هولندا عن معظم دول الاتحاد الأوروبي في أنها من أكثر الدول اهتماماً بالإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنها من الدول الوحيدة التي تقسم الإشراف التربوي إلي مستويات، بمعني أنها لديها مشرفين متخصصين في البرامج والمناهج التعليمية فقط، ومشرفين متخصصين في الإشراف علي الطالب فقط وعلي جودة العلاقات بينه وبين المعلم، بجانب المشرفين المتخصصين في متابعة كافة نواحي العمل التنظيمي والأكاديمي داخل المؤسسات.

ويهتم هذا النمط الإشرافي بالتركيز علي كل ما من شأنه أن يزيد من المستوي العام لجودة معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يتم التركيز علي متابعة جودة المناهج وتحديد نقاط القصور فيها بالمشاركة مع المعلمين، كما يهتم هذا النمط الإشرافي بمتابعة أداء المعلم من حيث قدرته علي توظيف الموارد التربوية

والعلاجية في تأهيل وتعليم الطلاب المعاقين، ومدي قدرته علي بناء القدرات والمهارات التي تساهم في تجهيز وإعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للمجتمع الخارجي، وبيان مدي قدرة المعلم في تقديم المجتمع إلي الطلاب وتقديم الطلاب إلي المجتمع، بمعني أن المشرف التربوي يقوم بزيارة ميدانية ومتابعة لأداء المعلم ولعلاقاته في التفاعل مع الطلاب داخل الفصل المدرسي في المؤسسات.

وتقع مسئولية هذا النمط الإشرافي علي المشرفين من القطاع أو المديرية التعليمية، حيث يقوم المشرف بزيارات أسبوعية للمؤسسات، بحيث يتابع فيها تطور المستوي العام لأداء الطلاب، ولقدراتهم ومهاراتهم، وبعد القيام بالزيارة للمعلم في الفصل يعقد المشرف اجتماعاً مع المعلمين بعد نهاية اليوم الدراسي لمناقشة أوجه القصور والقوة في أداءهم، بل ويتعدى الأمر ذلك ليقوم المشرف بتحديد بعض أوجه العلاج لأي مشكلة رآها أو لاحظها في أداء المعلم في الفصل مع الطلاب، ثم يسمح للمعلمين بتسجيل أرائهم حول المناهج ومدي قوتها وضعفها ومدي إسهامها في تحقيق الهدف العام للمؤسسات وهو تأهيل وعلاج وتعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

* نموذج الإشراف الجماعي

ويطلق علي هذا النمط الإشرافي «نموذج الإشراف بالعلاقات»، وذلك لأن هذا النموذج يتم من خلال قيام المشرف التربوي المقيم في المؤسسات بتنظيم لقاءات وجلسات موسعة تضم مشرفين من الوزارة ومشرفين من القطاع أو الإدارة ومشرفين من العديد من القطاعات الأخرى والمؤسسات الأخرى ومعلمين للتربية الخاصة من مؤسسات مختلفة، ويهتم المشرف في هذا النمط الإشرافي بمحاولة تطوير أداء المعلم من خلال لقاءه مع العديد من المعلمين الآخرين الذين هم أكثر

منه خبرة في مجال تعليم المعاقين، ويقوم المعلم بشرح تفصيلي لما يقوم به في الفصل، ثم يعرض ذلك بالتفصيل أمام المشرفين والمعلمين المجتمعين، وقد ينظم مجموعة من هؤلاء المشرفين زيارة ميدانية للفصل الذي يشرح فيه المعلم، ثم يتم عقد لقاء جماعي يتم فيه مناقشة أسلوب المعلم في الشرح والتعامل مع الطلاب وفي بناء العلاقات الاجتماعية معهم داخل الفصل.

ثم يتم بعد ذلك مناقشة أوجه القوة والضعف في أداء المعلم، ويقوم كل مشرف بتدوين وذكر بعض الملاحظات للمعلم ليراعيها في عمله بعد ذلك، وبعد فترة معينة يتفق عليها مجموعة المشرفين يتم عقد لقاء آخر يتم فيه متابعة تطور الأداء العام للمعلم ومدي تمكن المعلم من الاستفادة من الخبرات التي تعرض لها في اللقاء السابق، وفي هذا النموذج الإشرافي تقع علي عاتق المشرف المقيم أيضا مجموعة من المهام أهمها متابعة أداء المعلم في الفترة التي تم تحديدها، ومحاولة مساعدته في التغلب علي العقبات وتقديم المساعدة عندما يتعرض المعلم لأي مشكلة من المشكلات، وذلك لأن هذا النمط الإشرافي يهتم بالإشراف علي المعلم والمشرف التربوي المقيم في المؤسسة في نفس الوقت.

ويهدف ذلك النموذج إلي تطوير فكرة المشاركة الجماعية في الإشراف التربوي علي معلمي التربية الخاصة، كما يهتم ذلك النموذج بتدريب المعلمين والمشرفين علي كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في تعليم المعاقين، ويتم في ذلك النموذج استخدام أسلوب الفيديوكونفرنس لتقييم أداء المعلم في الفصول مع الطلاب، ويعتبر هذا النموذج هو الوحيد الذي يتم من خلاله ترقية المعلمين والمشرفين في هولندا، حيث يقدم مجموعة المشرفون تقريراً لإدارة التربية الخاصة في القطاع التعليمي يتم بموجب ذلك التقرير بحث إمكانية ترقية المعلم في المؤسسات.

ولهذا فتري الباحثة أن هذا النمط الإشرافي يجمع في داخله مجموعة من النماذج الإشرافية المختلفة، والتي من أهمها نموذج الإشراف للتنمية المهنية، ونموذج الإشراف الجماعي، ونموذج الإشراف بالفيديوكونفرنس، وبهذا فيمكن الاكتفاء بذلك النموذج في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة لما له من مساهمة بارزة في تطوير أداء المعلم من خلال الاستفادة من الخبرات السابقة للمعلمين والمشرفين، ولما له من دور بارز في تقوية شبكة العلاقات بين المعلمين والمشرفين في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، تلك العلاقات التي لها دوراً كبيراً في تطوير العمل داخل تلك المؤسسات.